الجمهـوريـــــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلـــمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالـوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

# أثر تغيرات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: مالية وتجارة دولية

اعداد الطلبة:
- بوبكر صوالح بدادي
- طلال صوالح بكار
- عبد السلام العابد

المشرف الرئيسي:
- د. محيريق عدنان

المشرف المساعد:
- محمد العيد تجاني

## لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| د. لسود محمد | أستاذ محاضر-أ- | جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي | مقيم 1 |
| د. محيريق عدنان | أستاذ محاضر | جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي | مشرفا ومقررا |
| د. عبد الجليل هويدي | أستاذ مساعد - أ- | جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي | مقيم 2 |

السنة الجامعية: 2020/ 2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

# شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل ويسعنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام،

الى أستاذنا الفاضل

**"العيد التجاني"**

على قبول الإشراف في إنجاز هذا العمل وصبره حيث أنه لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه وإرشاداته .

نتقدم بالشكر والتقدير الى كل من ساعدنا ولو بنصيحة في إنجاز هذا العمل سوى من قريب أو

بعيد .

**ملخص الدراسة:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تغيرات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، وقد قامت الدراسة على فرضية أساسية هي: تتحدد أسعار النفط بناءا على الطلب والعرض شأنه شأن أي سلعة، ولقد تم التطرق إلى أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة يتضح لنا هشاشة تلك المؤشرات وعدم استقراريها، حيث سجل في مجملها فترات تراجع حادة سواء، كما بينا من خلاله كيفية دراسة استقراريه سلاسل العوائد المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وأهم الاختبارات القياسية التي تحدد مدى السكون، في حين تم كذلك كيفية دراسة اختبار التوزيع الطبيعي ومعامل الالتواء والتفلطح، ناهيك عن فحص لخاصيتي الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين، وكما بينا في حالة عدم توفر تلك الخاصيتين ضرورة الاعتماد على نموذج أنجل قرانجر في تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** أسعار النفط، الموازنة العامة في الجزائر، تغيرات أسعار النفط.

**Summary:**

The study aimed to identify the impact of oil price changes on the general budget in Algeria during the period 2000-2020. The study was based on a basic premise: Oil prices are determined based on demand and supply, like any commodity, and the impact of oil price fluctuations on the budget has been addressed. In general, it becomes clear to us the fragility and instability of these indicators, as they recorded in their entirety periods of sharp decline, as we showed through it how to study the stability of the returns chains related to the variables of the study, and the most important standard tests that determine the extent of stillness, while also how to study the test of the normal distribution and the skew coefficient. And flatness, not to mention an examination of the characteristics of the autocorrelation and the instability of variance, and as we showed in the absence of these two characteristics, the necessity of relying on the Angel Granger model in estimating the relationship between the study variables.

**Keywords:** oil prices, the general budget in Algeria, oil price changes.

# فهرس المحتويات

**شكر وعرفان**

**فهرس المحتوى**

**فهرس الأشكال والجداول**

**المقدمة.....ب**

**الفصل الأول:**

**المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة..... 8**

المطلب الأول: عموميات حول الموازنة العامة..... 8

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة ..... 8

الفرع الثاني: مبادئ الموازنة العامة..... 9

الفرع الثالث: أهداف الموازنة العامة ..... 13

المطلب الثاني: هيكل الموازنة العامة..... 15

الفرع الأول: الإيرادات العامة ..... 15

الفرع الثاني: النفقات العامة..... 16

المطلب الثالث: دور الموازنة العامة..... 17

**المبحث الثاني: طبيعة تغيرات أسعار النفط..... 20**

المطلب الأول: ماهية النفط..... 20

الفرع الأول: نشأة ومفهوم النفط..... 20

الفرع الثاني: خصائص النفط..... 24

الفرع الثالث: أهمية النفط..... 25

المطلب الثاني: ماهية سوق النفط..... 27

الفرع الأول: مفهوم سوق النفط..... 27

الفرع الثاني: الطلب على النفط ومحدداته..... 28

الفرع الثالث: العرض النفطي ومحدداته..... 30

**المبحث الثالث: الدراسات السابقة ..... 32**

المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالموازنة العامة..... 32

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية..... 32

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بتغيرات أسعار النفط..... 35

الفرع الثاني: الدراسات باللغة العربية ..... 35

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية ..... 36
**الفصل الثاني:**
**المبحث الأول: تطور واقع الموازنة العامة وتغيرات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 ..... 39**
المطلب الأول: تطور مؤشرات الموازنة العامة في الجزائر ..... 39
المطلب الثاني: تطور مؤشرات النفط في الجزائر ..... 43
**المبحث الثاني: ..... 45**
المطلب الأول: الخصائص الإحصائية للسلسة الزمنية المالية ..... 45
المطلب الثانـي: نمذجة علاقات التكامل المشترك ..... 48
**المبحث الثالث: أثر تغيرات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر ..... 50**
المطلب الأول: تحليل متغيرات الدراسة ..... 50
المطلب الثالث: اختبـار علاقة التكامل المشترك ل Enjel –Grang ..... 56
**الخاتمة ..... 60**
**قائمة المصادر والمراجع ..... 65**

# فهرس الأشكال والجداول

الشكل 1: التقسيمات المختلفة للنفقات العامة..... 17
الشكل 2: دورة الموازنة العامة..... 18
الشكل 3: خصيلة الإيرادات الجزائرية خلال الفترة 2002 - 2017..... 39
الشكل 4: هيكل الايرادات الجزائرية سنة 2017..... 40
الشكل 4: تطور قيمة النفقات الجزائرية خلال الفترة 2002 - 2017..... 41
الشكل 6: تذبذب رصيد الموازنة العامة الجزائرية خلال الفترة 2002 - 2017..... 42
الشكل 7: تطور الأسعار الشهرية لكل من M1.M2.M3.KLCI خلال الفترة الزمنية 2008-2018
..... 50
الشكل 8: سلسلة العوائد الشهرية الخاصة بمتغيرات الدراسة..... 52
الشكل 9: دراسة الخصائص الإحصائية..... 53
الشكل 10: تحليل نتائج استقرارية نتائج عوائد متغيرات الدراسة..... 55
الشكل 11: مدى استقرارية سلسلة بواقي العلاقة الانحدارية لأسواق الدراسة..... 58

جدول 1: تطور حصيلة الإيرادات الجزائرية خلال الفترة 2002 - 2017..... 39
جدول 2: تطور قيمة النفقات الجزائرية خلال الفترة 2002 - 2017..... 41
جدول 3: تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2002 - 2017..... 42
جدول 4: تطور الاحتياطات النفطية..... 43
جدول 5: مدى تطور انتاج النفط خلال الفترة 2002 - 2017..... 44
جدول 6: مصادر بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة..... 50
جدول 7: نتائج اختبار تقدير العلاقة الانحدارية بين الموازنة العامة وتغيرات أسعار النفط..... 56
جدول 8: اختبار استقرارية بواقي العلاقة الانحدارية..... 57

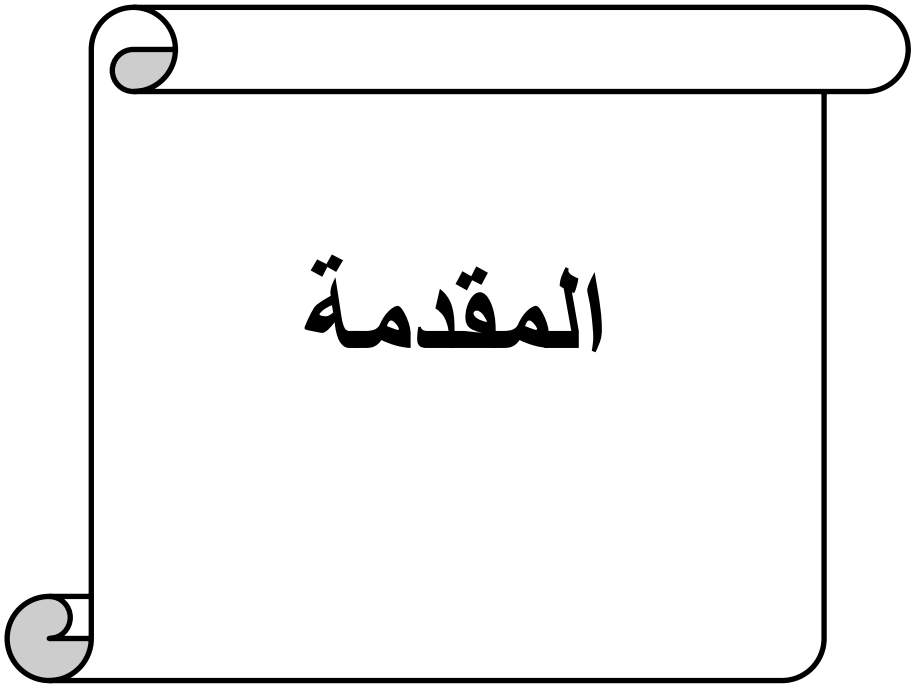
المقدمة

## المقدمة

أصبح النفط ومنذ أوسط القرن يلعب دورا أكثر من رئيسي في حياة المجتمعات والدول منذ ذلك الوقت والى غاية الوقت الحاضر، فبواسطته تسير المركبات وتشغل المصانع والآلات وتتحرك الطائرات وتقضى به العديد من حاجيات الأفراد ومتطلباتهم اليومية. تنفرد هاته المادة بالعديد من الميزات يجعلها فريدة من نوعها كالندرة والمشتقات الكثيرة وغيرها، كما ارتبط مفهوم النفط بالعديد من المفاهيم التي تمثله كالأسواق النفطية والأسعار النفطية .....وغيرهما من المصطلحات، ساهم البترول في اقتصاديات الكثير من الدول عبر العالم سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة مما اثر على السياسات الاقتصادية لهاته الدول خاصة منها تلك التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانياتها العامة.

وقد أثبتت الموارد النفطية جدارتها و قوتها في تحريك الاقتصاد القومي نحو النمو والتطور وتحقيق التنمية، و في ظل العولمة الاقتصادية والمالية والنظام المالي الدولي الجديد، يعتبر الاقتصاديون هذه الأسواق الموارد مرآة حقيقية تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية لأية دولة، كما تعكس حقيقة أوضاع الشركات الناشطة في هذه القطاعات المالية، حيث يلعب النفط دورا حيويا في تعبئة الموارد والمدخرات وتهيئتها للاستثمار في جو ملائم، وبالتالي بعث الحيوية في القطاعات الاقتصادية المختلفة و خاصة قطاع المحروقات وهذا من خلال الاعتماد على كفاءته وعمقه في الأسواق، و بالتالي قدرتها على جذب أكبر للمدخرات وتشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات وخاصة تبك التي تخدم التمية المستدامة منها، فهي قد تكون مصدر ثراء العديد من المستثمرين وفي المقابل مصدر شقاء وإفلاس الآخرين من المستثمرين.

وتختلف سياسات الدول بالنسبة لتعاملها مع النفط حيث تشكل الموارد المالية للنفط أهمية كبيرة في كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط، فهي تعتمد على عائدات النفط

كمصدر رئيسي لتمويل برامجها التنموية، ويعد النفط أهم المتغيرات تأثيرا في الحياة الاقتصادية نتيجة للدور الكبير الذي تلعبه الطاقة في تحريك عجلة الاقتصاد في العالم، فمن الطبيعي أن يعتمد أداء الاقتصاد على ما يتعرض له قطاع النفط من تغيرات .

وبما أن الاستثمار في الأوراق المالية هو أحد أدوات الاستثمار غير المباشر في الاقتصاد

الحديث تتزايد أهمية بورصات الأوراق نتيجة زيادة الاتجاه إلى تحرير الأسواق المالية والاعتماد عليها في التنمية، ونظرا لهذه الأهمية المتزايدة فقد بدأت البورصات الخليجية عامة والسعودية خاصة في تطوير إمكانياتها وقدراتها لتواكب البورصات الغربية .

**أولا: الإشكالية العامة**

إلى أي مدى تؤثر تغيرات أسعار النفط على الموازين العامة في مختلف الدول وعلى الموازنة العامة في الجزائر خاصة؟.

**ثانيا: الأسئلة الفرعية.**

يتفرع عن الاشكالية الرئيسية العديد من التساؤلات الفرعية نوجز أهمها فيما يلي:

- ✓ كيف تتحدد أسعار النفط في الأسواق العالمية؟.
- ✓ كيف يتحدد رصيد الموازنة العامة؟
- ✓ هل يؤدي تغيرات أسعار النفط إلى إيجابية رصيد الموازنة العامة في الجزائر.

**ثالثا: فرضيات الدراسة**

نحاول الانطلاق من اجابات مبدئية لأسئلتنا الفرعية تتضمن ما يلي:

- ✓ الفرضية الأولى: تتحدد أسعار النفط بناءا على الطلب والعرض شأنه شأن أي سلعة؟.
- ✓ الفرضية الثانية: يتحدد رصيد الموازنة العامة بالفرق بين الإيرادات النفطية والنفقات.

✓ الفرضية الثالثة: نعم يؤدي إرتفاع أسعار النفط إلى لإيجابية رصيد الموازنة العامة في الجزائر

**رابعا: منهج الدراسة**

من أجل الإلمام بجميع جوانب الدراسة اعتمدنا على ثلاثة مناهج نحاول شرحها في ما يلي:

- المنهج الوصفي: يعتبر المنهج الوصفي منهجا مناسبا من أجل وصف مختلف الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في أسعار النفط الدولية، والموازنة العامة .
- المنهج التحليلي: حبث تم استخدامه في تحليل نتائج نموذج الدراسة القياسية والمتمثلة في الرسوم والجداول التي تتضمن عليها الدراسة ودلالاتها.
- المنهج القياسي: والذي من خلاله تم تقدير حجم العلاقة ونوعها بين تغيرات أسعار النفط والموازنة العامة

**خامسا: أهداف الدراسة**

حيث تسعى من خلالها إلى تحديد مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة في الجزائر .

**سادسا: أهمية الدراسة**

في ظل تسجيل الاقتصاد الدولي الى العديد من التغيرات ليسما تغيرات أسعار النفط التي تشكل عصب الاقتصادات البترولية الى جانب بانها تعتبر محرك النمو الاقتصادي بالنسبة للدول المستوردة ، وبالتالي من الأهمية تحديد انعكاسات تغيرات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة في الجزائر.

**سابعا: مبررات اختيار الموضوع:**

أدت العديد من المبررات إلى اهتمامنا الواسع بطبيعة هذا الموضوع، ونقسمها في مجملها إلى:

- مبررات ذاتية تتمثل في:

- ✓ الرغبة الملحة في دراسة الموضوع .
- ✓ الاهتمام الكبير .
- مبررات موضوعية تكمن في:
- ✓ كون موضوع الدراسة يدخل ضمن مجال التخصص.

**ثامنـا الإطار الزمانـــي والمكاني:**

- **الإطار الزمـــــــاني**

شملت الدراسة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر في الفترة المحددة من 2000 الى 2021، وهذا بواقع مشاهدات سنوية لأسعار النفط ورصيد الموازنة العامة محل الدراسة، ما شكل عينة من المشاهدة تم استخدامها كمدخلات في نموذج الدراسة.

- **الإطار المكاني:**

يتمثل الإطار المكاني لهذه الدراسة في الجزائر، حيث تم دراسة مدى تأثير تقلبات أسعار انفط على الموازنة العامة ، مما يجعل الإطار المكاني جدير بالمقارنة.

**عاشرا: تقسيمات الدراسة:**

من اجل الالمام بموضوع دراستنا هذه قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: بعنوان دراسة تطبيقية لأثر أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر كجانب نظري نراه مهم لهذه الدراسة تم تقسيمه الى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول لمحة عامة عن متغيرات الدراسة التي تتمثل في تطور اسعار النفط ووعموميته المبحث الثاني فقمنا بدراسة جميع الأساسيات المتعلقة بالجانب النظري للموازنة العامة وهياكلها وتقسيماتها، أما المبحث الثالث، فقد خصصناه للدراسات السابقة

والفصل الثاني جاء خصيصا للدراسة التطبيقية، حيث كان المبحث الأول خاص بالدراسة التحليلية لكل من تقلبات أسعار النفط وحدودها في الجزائر وكذا بالنسبة للموازنة

العامة، أما بالنسبة للمبحث الثاني بالتعريف لمنهجية الدراسة القياسية والأدوات المستخدمة فيها ناهيك عن مختلف الاختبارات التي علاجنا من خلالها دراستنا هذه ، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه لدراسة الخصائص الإحصائية لمؤشرات عينة الدراسة وتحديد العوائد المختلفة لدراسة استقراريتها ثم اخيرا قمنا بتقدير التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

# الفصل الأول:

## مفاهيم عامة حول الموازنة العامة وأسعار النفط

## المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة

### المطلب الأول: عموميات حول الموازنة العامة

#### الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة

هناك العديد من التعاريف للموازنة العامة، والتي اختلفت باختلاف آراء الباحثين وما تضمنته التشريعات الدولية، إلا أنها تصب في نفس السياق والمضمون، وسوف نورد البعض من هذه التعاريف وهي كالتالي:

– الموازنة العامة هي "خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة، لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، بحيث تعكس هذه الخطة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة"[1].

– والموازنة العامة هي عبارة عن" وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان، تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة"[2].

وحسب ما تضمنته التشريعات المختلفة فقد عرفت الموازنة العامة على أنها:

– حسب القانون الفرنسي هي "العمل الذي يقرر ويأذن بالمداخيل والنفقات السنوية للدولة أو المرافق التي يحكمها نص القانون"[3].

– وحسب القانون البلجيكي فهي:" بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية"[4].

---

[1] سالم محمد شوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص238.

[2] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012،ص 317.

[3] محفوظ برحماني، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2015، ص114.

[4] محمد خالد المهايني، الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة –تجارب عربية مقارنة–، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول. العربية، مصر، 2012، ص8.

– أما القانون الأمريكي فقد عرفها على أنها:" صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها"[1].

**الفرع الثاني: مبادئ الموازنة العامة**

يتعين على السلطة التنفيذية، وهي بصدد تحضير الموازنة العامة، احترام مجموعة من القواعد العامة (المبادئ) التي تحكم الميزانية، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي[2]:

**1. مبدأ السنوية:**

تقتضي هذه القاعدة بأن توضع الميزانية لفترة زمنية قدرها السنة وأن تكون موافقة السلطات التشريعية عليها أيضا سنوية.

وقد انتقدت هذه القاعدة بعد تطور دور الدولة وتشعب مهامها، وهذا استنادا إلى أن:

– القرارات الكبيرة لسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية تتعارض مع قاعدة السنوية، وذلك لكونها تحتاج على سنوات عديدة حتى يتم تنفيذها مثال ذلك: التعليم، تخطيط المدن...إلخ.

– أسلوب النشاط الاقتصادي لا يتلاءم وقاعدة السنوية، لأن الأوضاع الاقتصادية تتغير باستمرار.

فإذا أريد تكييف الموازنة لمتطلبات التوجه الاقتصادي فيجب تكييف مدتها مع ميكانيكية الظروف الاقتصادية.

وبالرغم من هذه الانتقادات إلا أنه لا يزال مأخوذ بهذه القاعدية ولكن بوجود بعض الاستثناءات والتي من أهمها:

[1] محمد خالد المهايني، نفس المرجع السابق، ص12.

[2] نفس المرجع، ص14.

– الاعتمادات الدائمة (الاعتمادات الثابتة): والتي تفتح لأكثر من سنة.

– اعتمادات التعهد: تخصص لتنفيذ بعض البرامج الإنشائية طويلة الأمد والتي لا يمكن إنجازها في سنة واحدة. ومثال ذلك: تشييد مستشفى، بناء مطار، ...الخ.

– اعتمادات مدورة (من سنة إلى أخرى): والتدوير يعني نقل الاعتمادات الموجودة في موازنة السنة المنتهية إلى موازنة السنة التي تليها، بغية استعمالها لنفس الأغراض التي كانت مخصصة لها أصلا.

– الموازنات الاثنا عشرية (لأقل من سنة): هي الموازنة التي تحضر لمدة شهر واحد، أو لجزء من اثني عشر جزءا من السنة. ويأخذ بمثل هذه الموازنة في حالة تأخر المصادقة على الموازنة لسبب ما عن بدء السنة المالية.

– الاعتمادات الإضافية (أثناء السنة): بما أن أرقام الموازنة العامة هي أرقام تقديرية، فقد يحدث أثناء السنة المالية، أن يظهر أن الاعتمادات المخصصة لبند من البنود، أو لنوع من الإنفاق، غير كافية، فيظهر عجز واضح على هذا البند، وفي مثل هذه الحالة، ولتغطية العجز الحاصل على هذا البند، وعلى البنود الأخرى، فإنه يلجأ إلى إضافة اعتمادات جديدة إلى الاعتمادات السابقة، وتسمى هذه الاعتمادات بالاعتمادات التكميلية، وقد تحدث أثناء السنة المالية ظروف طارئة، تستدعي انفاق بعض الأموال، على وجه من وجوه الإنفاق، التي لم يكن قد خصص لها اعتمادات في الموازنة العامة، ولذا فانه يجري تخصيص اعتمادات جديدة لها، تضاف إلى الموازنة، وتسمى بالاعتمادات الاستثنائية[1].

[1] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص56.

**2. مبدأ وحدة الموازنة:**

يقصد بهذا المبدأ ضرورة أن يتم إعداد وتحضير الموازنة العامة للدولة كوحدة واحدة متكاملة تتضمن كافة الإيرادات والنفقات المقدرة لمختلف الوحدات الحكومية، وبمعنى آخر يتعين أن يتضمن مشروع الموازنة كافة نفقات وإيرادات الدولة المقدرة تفصيليا في وثيقة واحدة[1].

ولا يتنافى مع مبدأ الوحدة عرض الموازنة في بيانات متعددة بشرط أن تكون هذه البيانات مترابطة مع بعضها البعض وتكون في مجموعها موازنة واحدة، وتشتمل الموازنة العامة على تقديرات إيرادات ونفقات الدولة بجميع وحداتها الإدارية خلال سنة مالية[2].

**3. مبدأ العمومية:**

يعني هذا المبدأ أن تظهر في وثيقة الموازنة كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون أي مقاصة بين الاثنين، وهذا المبدأ يكمل مبدأ وحدة الموازنة، لأن مبدأ وحدة الموازنة يمثل المضمون الداخلي لوحدة الموازنة الذي بدوره يمثل الإطار الخارجي للميزانية. ورغم ما يحققه مبدأ عمومية الموازنة إلا أنه تعرض لنقد كبير من جانب البعض يمكن ايجازه في النقاط التالية:

– من شأن هذا المبدأ إضعاف الحافز لدى القائمين بإدارة المرفق العام على ضغط نفقاتهم أو زيادة إيراداتهم باستخدام أساليب الإدارة الحديثة خاصة وان أي فائض يحققه سيذهب إلى موازنة الدولة ولن يوجه لمكافئة العاملين به، أو تحسين ظروف عملهم.

– هذا المبدأ لا يشجع على استخدام الأساليب التجارية في إدارة المرفق العام.

[1] محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، ط 0، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص162.

[2] خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مدخل إلى المالية العامة، ط 0، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص146.

– هذا المبدأ من شأنه التأثير على مرونة العمل الحكومي وحسن أدائه.

غير أن هذه الانتقادات تم الرد عليها ففيما يتعلق:

– بالانتقاد الأول فمبدأ العمومية يقتصر على نحو مفصل في وثيقة الميزانية دون إجراء أية مقاصة بينهما، ومن ثم فان الأخذ به لا يعني في قليل أو كثير ضرورة توجيه إيرادات المرفق العام إلى وجه آخر من أوجه الإنفاق.

– الانتقاد الثاني ومع افتراض صحته ليس له درجة كبيرة من الأهمية وذلك راجع إلى أن العادة جرت في الآونة الأخيرة على تسجيل نفقات وإيرادات معظم المرافق ذات النشاطات التجارية والصناعية في ميزانيات خاصة تلحق بالميزانية العامة للدولة وهذه الملاحق يذكر رصيدها فقط سواء كان فائض أو عجز، وعلية فلا يثير مبدأ عمومية الموازنة بالنسبة لهذه المرافق أية مشاكل في الواقع العملي.

– أما الانتقاد الثالث فيتضمن أن مبدأ عمومية الميزانية لا شأن له بكفاءة العمل الحكومي وحسن آدائه. إذ لا نعرف كيف يؤثر ذكر الحكومة لجميع أوجه الإنفاق ومصادر الإيراد على نحو تفصيلي في وثيقة الموازنة على مرونة العمل الحكومي وكيفيته[1].

### 4. مبدأ شيوع الموازنة أو عدم تخصيص الواردات:

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه القاعدة تختص بالواردات فقط من دون النفقات، لأن إجازة السلطة المشرعة للإيرادات بصورة إجمالية ومن دون تخصيص لاستخداماتها تختلف عن إجازتها للنفقات إذ تتم هذه الأخيرة بطريقة تفضيلية يبين فيها تخصيص مبالغ محددة لكل وجه من أوجه الإنفاق[2].

[1] زوبير دغمان، "مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 2016-2017، ص107-108.

[2] فوزي عطوي، المالية العامة –النظم الضريبية وموازنة الدولة–، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص331.

أي أن هذه القاعدة تقضي ألا يتم تحديد إيرادات معينة في الموازنة لأوجه إنفاق معينة، بل تجمع كافة الإيرادات في جانب واحد ويقابلها في الجانب الآخر قائمة بالنفقات تدرج فيها كافة المصروفات المتعلقة بالسنة المالية.

فتخصيص إيرادات معينة لجهة معينة يأدي إما الى زيادة الأموال المتوفرة لديها وقد يزيد عن احتياجاتها مما يؤدي إلى الإسراف والتبذير، وإما يؤدي الى قصور الأموال لديها مما يعرقل أدائها لعملها على الوجه المطلوب[1].

**5. مبدأ توازن الموازنة:**

وفقا لمضمون هذا المبدأ فإن نفقات الدولة يتعين أن تتعادل تماما مع إيراداتها العادية خلال السنة دون زيادة أو نقصان[2].

**الفرع الثالث: أهداف الموازنة العامة**

من خلال التعاريف السابقة للموازنة العامة يمكننا أن نستخلص أن الموازنة العامة للدولة تسعى لتحقيق عدة أهداف يمكن حصرها في النقاط التالية:

**1. الأهداف التخطيطية:**

يمكن حصر الأهداف التخطيطية في العناصر التالية[3]:

- ✓ حصر احتياجات إنفاق وحدات الجهاز الحكومي خلال الفترة القادمة.
- ✓ حصر الموارد ومصادر التمويل الأخرى.
- ✓ التنسيق بين وحدات الجهاز الحكومي.
- ✓ التنسيق بين الميزانية كبرنامج سنوي و بين خطط التنمية الإقتصادية و الاجتماعية.

[1] محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص146.

[2] محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 170.

[3] قاسم إبراهيم الحسيني، المحاسبة الحكومية في الميزانية العامة للدولة، عمان، مؤسسة الوراق، ص 74.

- ✓ وضع البرنامج الزمني للتنفيذ.

**2. الأهداف الرقابية:**

تهدف الميزانية العامة للدولة إلى المساعدة في تحقيق رقابة أكثر فعالية على عمليات التنفيذ وذلك من خلال[1]:

- ✓ قياس الأداء الفعلي للبرامج و الأنشطة الحكومية.
- ✓ متابعة البرامج والأنشطة الحكومية.
- ✓ التحقق من أن الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد الحكومية المالية منها والإدارية.
- ✓ الرقابة على أصول وممتلكات الوحدة، والمحافظة عليها المساعدة في تخفيض وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي.

**3. الأهداف السلوكية:**

تهدف الميزانية العامة للدولة إلى التأثير في سلوك واتجاهات العاملين بالجهاز الحكومي للدولة وذلك من خلال[2]:

- ✓ التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار.
- ✓ إفساح المجال للعاملين للمشاركة في إعداد الميزانية، ووضع أهداف ومعايير مقبولة من جانبهم، وغير مفروضة عليهم من سلطات أعلى، وذلك يؤدي إلى:

أ- زيادة الثقة المتبادلة بين الرؤساء والمرؤوسين.

[1] أبل شاوش البشير، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة1، 2008، ص 274.

[2] أبل شاوش البشير، المرجع السابق، ص275.

ب- زيادة فعالية الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة وخاصة الاتصالات من الأسفل

إلى الأعلى.

ج- توفير أساس عادل للثواب والعقاب.

**المطلب الثاني: هيكل الموازنة العامة**

تتكون الموازنة العامة من عنصرين أساسيين هما:

**الفرع الأول: الإيرادات العامة**

يتطلب الأمر لقيام الدولة بوظيفتها حصولها على تمويل لإنفاقها العام أي أن تحصل على الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة وهذه الموارد المالية هي التي يطلق عليها الإيرادات العامة، ولا ينحصر دور الإيرادات العامة فقط في تغطية النفقات وإنما تهدف الدولة من خلالها أيضا الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي أنها أصبحت أداة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يلي سوف نحاول إعطاء تعريف مبسط لعدد من أنواع الإيرادات التي تم الاتفاق عليها من قبل الكتاب والمراجع وكما يأتي[1]:

- **الضرائب:** هي فريضة مالية يدفعاها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.

- **الرسوم:** هي مبلغ من المال تجبيه الدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى جبرا من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص عاد عليه من هذه الخدمة[1].

[1] حيدر يونس وآخرون، أثر عجز الموازنة الحكومية في حجم التمويل المقترض للشركات – دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005-2016، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد 24، جامعة كربلاء، 2017، ص128.

- **دخل أملاك الدولة (الدومين):** يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة، وأيا كانت نوعية ملكية الدولة لها عامة أو خاصة.

وتنقسم ممتلكات الدولة إلى[2]:

- **دومين عام:** ويقصد به ممتلكات الدولة المعدة للاستعمال العام كالطرق والمطارات وغيرها.

- **دومين خاص:** هي الأملاك التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة وتخضع للقانون الخاص، شأنها في ذلك شأن الأفراد والمشروعات الخاصة، ويدر الدومين الخاص، على عكس الدومين العام إيرادات ولذا فهو يعتبر مصدرا من مصادر الإيرادات العامة[3].

- **القروض العامة:** هي استدانة أحد أشخاص القانون العام، سواء كانت هذا الشخص الدولة أو ولاية أو بلدية، أموالا من الغير، سواء كان هذا الغير مواطنين أو مؤسسات مالية (بنوك)، مع التعهد برد هذه الأموال علاوة على فائدة محددة (إسمية)، تعتبر بمثابة مكافئة على إقراض الدولة[4].

**الفرع الثاني: النفقات العامة**

تعرف النفقات العامة على أنها:" مجموع النفقات التي تكبدها السلطات العامة من أجل إرضاء المصلحة العامة، ولتلبية طلبات المجتمع".

1 عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص212.

[2] محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، ط 3، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص14.

[3] زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 97-98.

[4] أحمد عبد السميع علام، المالية العامة –المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2012، ص192.

كما تعرف أيضا بأنها مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة[1].

والنفقة أيضا هي: مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة.

ويمكن تقسيم النفقات العامة إلى[2]:

**الشكل 1: التقسيمات المختلفة للنفقات العامة.**

**المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في:**

لعمرية عجال، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970–2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة الحاج لخضر، 2016–2017، ص12–13–14.

## المطلب الثالث: دور الموازنة العامة

تمر عملية إعداد الموازنة العامة لأي دولة متقدمة كانت أو نامية، بأربعة مراحل أساسية وهي على النحو التالي[1]:

[1] إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص230.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

**الشكل 2: دورة الموازنة العامة**

**المصدر: من إعداد الطلبة**

## 1. مرحلة التحضير والإعداد:

كقاعدة عامة تقوم السلطة التنفيذية بتحضير الموازنة، أي بتحديد الخدمات العامة التي يتعين آدائها في السنة المالية المقبلة، وتقدير النفقات والإيرادات العامة، وقد يشترك البرلمان (في البلدان التي توجد بها أنظمة برلمانية) في اتخاذ المبادرة للقيام بهذه التقديرات الممثلة بمكونات الجدول المحاسبي التقديري.

## 2. مرحلة الاعتماد والمصادقة:

تكون هذه المرحلة في كافة الدول من اختصاص السلطة التشريعية التي تمارس بدورها الرقابة على السلطة التنفيذية، وتكون أولى خطوات الاعتماد بعد تقديم الموازنة بشكلها النهائي من قبل وزير المالية، حيث يقوم بإلقاء مشروع الموازنة العامة على السلطة التشريعية (البرلمان) أو (مجلس الشعب) موضحا أهداف السياسة الاقتصادية والمالية للدولة ومدى ملائمة الموازنة لذلك، ولا يعني ذلك أنه بمجرد عرض الموازنة العامة على السلطة التشريعية فإنه سيتم المصادقة عليها وبالتالي إصدار قانون الموازنة بل يمكن رفضها أو القيام ببعض التعديلات حول بند من بنودها، وهنا لابد على السلطة التنفيذية أن توافق على هذا الرفض أو التعديل، وباعتبار أن السلطة التشريعية تمثل الشعب فهي تحرص على إرضاء ناخبيها بزيادة الإنفاق. ولكن في المقابل فالحكومة عدما تقوم بإعداد

[1] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي–الاقتصاد المالي–، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة نشر، ص 335.

الموازنة فإنها بذلك تراعي الوضع المالي والاقتصادي للدولة، وعليه جاءت موافقة السلطة التنفيذية على التعديلات شرطا لقبولها لأنها الأكثر دراية بإمكانيات الدولة والتزاماتها.

### 3. مرحلة التنفيذ:

بعد اعتماد الموازنة العامة تشرع الدوائر المختصة بعملية تنفيذها وتنفيذ الموازنة بمعنى جباية الإيرادات العامة التي ينتظر الحصول عليها وفق التقديرات التي تم وضعها في الموازنة العامة وصرف النفقات التي تم تقديرها في ذات الموازنة والتي أصبحت قابلة للصرف بعد اعتماد الموازنة العامة وحسب الأبواب والفصول التي خصصت لها ومن ثم فان عملية تنفيذ الموازنة ماهي إلا بداية مرحلة جديدة تدخل فيها لموازنة واقع التطبيق العملي عند كل مستوى من مستويات التنفيذ.

### 4. مرحلة الرقابة والمراجعة:

تخضع الهيئات العامة للرقابة بهدف ضمان حسن تنفيذها للموازنة العامة، ويختلف تنظيم الرقابة من بلد لآخر وان كان من الممكن حصر صورها فيما يأتي:

- **رقابة إدارية:** يقوم بها رؤساء الهيئات العامة على المرؤوسين، كما يقوم بها المفتشون الماليون التابعون للوزارة التي تسهر على تحضير الميزانية ومراقبة تنفيذها (وزارة الخزانة).

- **رقابة قضائية:** تتمثل في نظر المحاكم في المخالفات المالية التي ترقى إلى مرتبة التأثير.

- **رقابة تقوم بها هيئات مستقلة:** كرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات (في مصر).

– **رقابة برلمانية (سياسة):** يقوم بها البرلمان في حالة وجوده عن طريق لجانه المالية، وكذلك اعتماد قانون الربط النهائي للنفقات والإيرادات الواردة في الموازنة[1].

## المبحث الثاني: طبيعة تغيرات أسعار النفط

### المطلب الأول: ماهية النفط

#### الفرع الأول: نشأة ومفهوم النفط

**أولا: نشأة النفط**

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، حيث كان الأقدمون يقومون بجمع النفط المتسرب من المنافذ والشقوق الأرضية، وذكرت التوراة النبي نوح عليه السلام استخدام القطران لطلاء وسد الشقوق في سفينته. كما عبد الفُرس النار الصادرة منه واعتبروها أزلية وهذا لصعوبة انطفائها، والتي فسرها العلماء فيما بعد بأنها ناجمة عن اشتعال غازات النفط المتصاعدة من الأرض. واستخدم سكان مصر والعراق وبلاد فارس النفط في عدة أغراض أهمها التدفئة والإضاءة وأغراض البناء، تحنيط الموتى، طلاء التوابيت، طلاء أرضية السفن، سد شقوق المعابد وكعلاج لدهن الجروح (لاحتوائه على الكبريت والذي يعد فعالاً في القضاء على البكتيريا).

كما استخدم النفط في بعض الأغراض الحربية مثل غمس السهام وإشعالها قبل قذفها فوق أسوار المدن المحاصرة للدفاع عن المدن المحاصرة (كما فعل الرومان في دفاعهم عن القسطنطينية أمام المسلمين).

وبالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول إلا أن اكتشاف مكامن النفط لم يحدث إلا في منتصف القرن التاسع عشر، ليتم التوصل إلى اكتشاف هذا السائل السحري أثناء

[1] محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 332.

عملية الحفر عند البحث عن الماء في الولايات المتحدة الأمريكية حيث حفرت أول بئر هناك عام 1859 من طرف أيدوين ليورنتين درايك " edwin laurentine drake "عقيد الجيش المعروف بعناده في ولاية بنسلفانيا " وبالتحديد في مدينة تيتوسفيل " Titusville"" فقد عثر على البترول في حفرة لا يزيد عمقها عن مترين إلا بشيء قليل، وكان نجاحه هذا قد أشعل فتيل الهوس البترولي خاصة بعد أن اكتشف بأن النفط قادر على تلبية حاجات الإنسان من مختلف مصادر الطاقة، وبهذا زاد أخذ الطلب عليه في الارتفاع عاما بعد عام، وتوالت عمليات الاكتشاف والبحث والتنقيب عن هذه الثروة النفطية والتي غيرت مجرى حياة البشرية جمعاء[1].

وتوالت اكتشافات البترول في باقي دول العالم توالت الاكتشافات تباعا على النحو التالي:

- كندا عام 1910
- رومانيا عام 1860
- بيرو عام 1863
- روسيا عام 1868
- ايران عام 1908
- فنزويلا عام 1914
- العراق عام 1923
- السعودية عام 1936
- قطر عام 1940

[1] أمينة مخلفي، محاضرات حول: مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم: العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 9.

- الجزائر عام 1956

- ليبيا عام 1985

**ثانيا: مفهوم النفط**

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هذه المادة السحرية والتي باكتشافها تغير مجرى حياة البشرية جمعاء، فهناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود على النفط، وهذا يرجع إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة والتي أصبحت تضاهي أهمية الذهب gold في الاقتصاد العالمي. وبالرجوع إلى معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول، وبالتالي (البترول، زيت البترول، النفط petroleum =) وبهدف توحيد المصطلحات يمكننا أن نقول: برميل نفط = برميل بترول[1].

إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية Petroleum وتعني Petr صخر+ زيت Oleum أي بمعنى زيت الصخر. ويُعرف النفط كالتالي:

- النفط أوالزيت الخام، أو الذهب الأسود، النفط كمصطلح ادبي، عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، اسود يميل الى الاخضرار، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية. وهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة في العالم. ويعتبر هذا الأخير مادة خام للعديد من المنتجات الكيماوية، بما فيها الأسمدة، مبيدات الحشرات، وكثير من الأدوات البلاستيك والأنابيب والأقمشة والنايلون والحرير الاصطناعي والجلود الاصطناعية والأدوية.

- يتمثل في مادة سائلة وهي مادة الهيدروكاربونات السائلة ويطلق عليها النفط الخام وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني

[1] حمدي البنبي، " البترول المصري ( تجارب الماضي وآفاق المستقبل) "، الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة، 1999، ص 33.

والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكاربونية كلما زادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس بالعكس[1].

– والبترول هو سائل قاتم اللون ولكنه يحتوي على العديد من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران.

– البترول هو سائل يتكون أساساً من الهيدروكربونات وكذلك نسبة صغيرة من الكبريت والاوكسجين والنتروجين، تتكون وتتجمع في باطن الارض ويظل في مكانه إلى أن يخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق، الفوالق أو الكسور الأرضية أو يستخرجها الانسان بحفر الآبار. يوجد البترول في الطبيعة إما في حالة صلبة، أو يوجد في حالة سائلة كخام البترول أو في حالة غازية (الغازات الطبيعية)[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص التعريف التالي:

يعتبر البترول من المواد الطاقوية العالمية، حيث يتكون من عدة مكونات أهمها الهيدروجين والكربون لتسمى المواد المكونة لهذه المادة الطاقوية بالمواد الهيدروكربونية، ويمكن أن يتخذ صورة سائلة، صلبة أو غازية، بالإضافة إلى أنه يتسم بقابليته للاشتعال، يميل إلى اللون الأسود، البني أو الأخضر الداكن.

[1] المرجع السابق، 34.

[2] نفس المرجع، ص35.

**الفرع الثاني: خصائص النفط**

يتميز النفط بمميزات هامة ترفه فوق مصاف الطاقة البديلة نظر لما يلي[1]:

– تركيبه الكيماوي فريد حيث ان الهدروجين المدمج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجاناً وقد يحاول الانسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جداً؛

– يؤدي ارتفاع الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء؛

– النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها الطبيعة الدولية وأهمية خاصة؛

– يعتبر النفط مصدر نابض يتناقص بكثافة استعماله؛

– تبلغ مشتقات النفط حوالي 80000 منتوج؛

– النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الانتاجي السائد؛

– تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية.

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1983، ص8.

**الفرع الثالث: أهمية النفط**

تنعكس أهمية النفط في جوانب متعددة نستعرضها كالآتي[1]:

**1- النفط مصدر رئيسي وحيوي للطاقة:** تعتبر الطاقة أحد المقومات الأساسية للحضارة الإنسانية فهي عامل جوهري في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي بل هي أحد عناصر العملية الإنتاجية. قد أصبحت الطاقة مظهرا ومؤشرا عاما لمعرفة وقياس مدى تقدم وتطور مستوى المجتمع الإنساني مع تحديد نوع ذلك التطور والتقدم.

يمكن تقسيم المصادر الطاقوية التي استعان بها الانسان واستخدمها في مختلف نشاطاته إلى قسمين رئيسين:

- المصادر الطاقوية القديمة أو الأولية في تاريخ استغلالها مع محدودية تأثيرها وفعاليتها. وهي المتضمنة القوى العضلية للإنسان والحيوان، حركة الرياح والمياه والمساقط المائية. حيث تطلبت هذه المصادر جهدا إنسانيا بسيطا ومحدودا من أجل استغلالها ولعبت الطبيعة وقواها الدور الأساسي في توفيرها للإنسان.

- المصادر الطاقية الحديثة وهي تلك المصادر التي بدأ استخدامها منذ العصور الحديثة، إضافة إلى أن استغلالها تطلب جهدا إنسانيا كبيرا بفضل معدات إنتاجية متطورة ومعقدة فنيا وتكنولوجيا من أجل توفيرها واستعمالها. وتكون هذه المصادر على أنواع منها الصلب والسائل والغازي، كالفحم الحجري بأنواعه، النفط، الغاز الطبيعي، الكهرباء المتولدة من مصادر طاقية متعددة كقوة الرياح ومساقط المياه.

**2- النفط مادة أولية وأساسية لنشاط صناعي متنوع:** النفط مادة خام أولية وطبيعية إلا أنه تميز عن بقية المواد الخام الأخرى والموارد الطبيعية التي عرفها واستغلها الإنسان

[1] وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم: العلوم الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 8.

بكونها مادة لا يمكن استعمالها واستهلاكها إلا بعد إجراء عدة عمليات إنتاجية صناعية مرحلية، كل منها تتميز وتختلف عن الأخرى. فالمرحلة الصناعية الإنتاجية الأساسية متميزة ومختلفة عن المرحلة الإنتاجية والصناعية اللاحقة أو المكملة لها، بل ومستقلة عنها رغم كون المادة الأساسية لنشاطها الصناعي هو النفط ومنتجاته.

تسهم هذه الصناعات البتروكيمياوية بفعالية كبيرة ومؤثرة في عملية التطوير والتقدم الاقتصادي، خاصة وأن منتجاتها السلعية أصبحت أساسية في مختلف النشاطات الاقتصادية وملبية لحاجات الإنسان الإنتاجية والاستهلاكية وفي مختلف جوانب حياته في مأكله وملبسه ومسكنه على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الصناعات البتروكيمياوية تتوسع بصورة عالية وكبيرة في كمية وقيمة السلع الصناعية المنتجة من مجموع الإنتاج الصناعي بصورة خاصة أو في مجموع الإنتاج القومي بصورة عامة أو بمقدار ما تساهم به في الدخل القومي.

**3- النفط مصدر تمويل للاقتصاد:** يعتبر النفط مصدرا لرأس المال السلعي والنقدي حيث يساهم بنسبة عالية في عملية التراكم الرأسمالي خاصة في البلدان المنتجة والمصدرة للسلع النفطية بأشكالها المختلفة. فالقيمة المضافة النفطية تكون عالية وإن تباينت في ذلك من مرحلة إنتاجية إلى أخرى. فتكون القيمة المضافة في مرحلة السلعة خامة منخفضة ومحدودة مقارنة بارتفاعها في حالة قيمة السلعة المصنعة كمنتجات نفطية أو بصورة أكبر من ذلك في حالة المنتجات البتروكيماوية. ان الدور المالي للنفط يتجسد بصورة أوضح وأكبر في اقتصاديات البلدان النفطية المنتجة والمصدرة له، حيث اقتصاد هذه الدول يرتكز بصورة رئيسية وأولية على النفط سواء أكان ذلك في الإنتاج والدخل القومي أو في عملية التراكم الرأسمالي أو في عملية تمويل الخطط الاقتصادية أو الميزانية الاعتيادية للدولة.

**4- النفط سلعة رئيسية للتبادل التجاري:** للنفط دور مؤثر وفعال في عملية تنشيط وتطوير عملية التبادل التجاري وسواء أكان على النطاق الدولي أو المحلي فالسلعة النفطية بصورتها خاما أو كمنتجات نفطية سيتم تبادلها وتحركها إلى جميع مناطق وبلدان العالم وتكون نسبة عالية وكبيرة من مجموع السلع المتبادلة أو من بين مجموع المصادر الطاقوية أو من مجموع السلع النفطية المنتجة.

**المطلب الثاني: ماهية سوق النفط**

**الفرع الأول: مفهوم سوق النفط**

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.

وتتميز السوق البترولية بثلاث خصائص هي[1]:

**1. سوق احتكار القلة:** يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات "منافسة القلة" وهو نوع من الاحتكار الجزئي، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

**2. الاتجاه نحو التكامل الرأسي:** حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج النفط، نقل النفط تكريره وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج النفط الخام لغاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.

[1] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 92.

**3. الاتجاه نحو التكتل:** تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل التام.

**الفرع الثاني: الطلب على النفط ومحدداته**

إن الطلب بصفة عامة هو الحاجة الإنسانية للفرد أو المجموع المنصب نحو الحصول على سلعة أو سلع معينة، وبسعر معلوم، وخلال فترة زمنية محدودة.

والطلب هو تحسين للرغبة الإنسانية والمعبر عنها بصورة كمية ونوعية لسلعة أو سلع معينة أو قيم مادية خلال زمن معلوم، قد يكون يوم أو أسبوع أو شهر أو فصل ... الخ وعند سعر محدد.

ويرتبط الطلب على النفط ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي، ومعدلات نموه التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في حجم واتجاه الطلب ارتفاعا وانخفاضا.

**أ- تعريف الطلب النفطي:** يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية –كخام أو منتجات النفطية– عند سعر معين، وفي خلال فترة زمنية معينة محدودة، بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية، سواء أكانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية.

**ب- محددات الطلب النفطي:** الطلب النفطي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة بعض منها يعتبر أساسيا، والبعض الآخر يعتبر ثانويا، وهذه العوامل هي كالتالي[1]:

- **مستوى النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية:** يعتبر النفط والطاقة بشكل عام، من بين العناصر الرئيسية في عملية الإنتاج، بحيث يستند النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الطاقة، التي تعتبر القوة الدافعة ومؤشرا على مستوى التنمية في مختلف دول العالم، خاصة الصناعية منها كالصين مثلا التي أصبحت ثاني أكثر

[1] المرجع السابق، ص95.

أكبر مستهلك في العالم بعد الولايات المتحدة[1]، ولهذا فإن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية والتوسع في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، يؤدي إلى الزيادة في الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع أسعار النفط، والعكس صحيح لهذا فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادية تؤثر ايجابيا في جانب الطلب على النفط في السوق النفطية العالمية.

- **سعر السلعة البديلة:** نقصد بالسلعة البديلة تلك السلعة التي تؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها السلعة النفطية، كالطاقة الشمسية، والغاز الطبيعي، والطاقة الكهربائية المتولدة من عدة مصادر.....إلخ. فاستبدال المنتج عامل مهم يؤثر على طلب النفط سلبا أو إيجابا.

إيجابا عندما يكون المنتج ليس تنافسيا وسلبا عندما يكون سعر هذا المنتج هو أقل من سعر النفط، وبالتالي تقليل الطلب عليه وبدائل النفط عديدة مثل: الفحم والطاقة الشمسية التي تعتبر منتوجات غير عضوية، وتأثيرها محدود جدا لأن تكاليف تشغيلها وإنتاجها واستخدامها مكلفة جدا، مما يجعل أسعار هذه المنتجات البديلة عالية جدا، وهذا ما يسبب أيضا ضعف مواقف منافسيهم ... على الأقل في المدى القصير والمتوسط[2].

- **مستوى المخزونات:** تتأثر أسعار النفط بمستوى مخزونات الدول المتقدمة من النفط ومشتقاته، مع العلم أن مستوى المحزونات غير مستقر ويتغير باستمرار، مما يؤدي إلى عدم استقرار سعر النفط، إذ أن ارتفاع حجم المخزونات ينتج عنه تراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض السعر والعكس صحيح.

- **السكان:** يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة على الطلب، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايد، فإن ذلك يؤدي إلى سعة ونمو وتزايد الطلب.

[1] - Jean-Pierre Hansen – Jacques Percebois, Energie Economie et Politiques, Bibliothèque royale de Belgique, Bruxelles, Belgique, **lre édition, 2010, p 200 .**

[2] - Nassima Hamidouche, l'équilibre du Marché Petrolier entre le Court Terme et le Long Terme, Dynamique des Marchés ,Valorisation des Hydrocarbures, CREAD ,2005, P : 80-82 .

وتأثير السكان على الطلب النفطي يعتبر عاملا ثانويا وليس أساسيا. فالتزايد السكاني الذي عرفه العالم قد أثر على توسع وتزايد الطلب النفطي بصورة عامة، ولكن أثر السكان على الطلب النفطي يبقى نسبيا في حالة تكامله أو عدم تكامله مع العوامل الأخرى.

**الفرع الثالث: العرض النفطي ومحدداته**

يعتبر عرض السلع بصفة عامة، استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وهذا ما ينطبق على العرض النفطي، إذ يخضع هذا الأخير لمجموعة من المحددات تؤثر بصفة كبيرة في اتجاهه ونمو حجمه إما بالزيادة أو بالنقصان.

**أ- تعريف العرض النفطي:** إن العرض النفطي للسلعة النفطية الخام هو عبارة عن الكميات الممكن عرضها وتبادلها، وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها في السوق بين الأطراف المتبادلة (بائعين، منتجين وكذلك مشترين)، وخلال فترة زمنية محددة أو معلومة.

أما فيما يخص مرونة العرض النفطي فهي متغيرة ومتنوعة، فهي مرنة في المدى القصير والمدى المتوسط ومعدومة المرونة أو قليلة المرونة في المدى البعيد[1].

**ب- محددات العرض النفطي:** تتمثل محددات أو العوامل المؤثرة في السعر النفطي فيما يلي[2]:

- **الاحتياطات والإمكانيات الإنتاجية:** إن لكل من الاحتياطات النفطية والإمكانيات الإنتاجية المتاحة دور مهم وفعال في تحديد العرض النفطي في السوق العالمية للنفط، فزيادة الاحتياطات المؤكدة من النفط وضخامتها تؤثر على إمكانية الزيادة في الإنتاج، وذلك عن طريق رفع الإنتاجية للآبار القديمة، أو عن طريق تنمية الحقول المستكشفة

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.، ص- ص 115- 119.

[2] هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 31، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 01 نوفمبر 2012.

وتزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص النفط، وذلك في حدود الاعتبارات الفنية بما لا يؤثر سلبا على مدى عمر الحقل النفطي.

- **حجم الطلب النفطي:** يعتبر حجم الطلب النفطي من المحددات الأساسية المؤثرة في العرض النفطي في السوق العالمية للنفط، مهما كان حجمه ومعدل نموه، سواء كان مرتفعا أو متوسطا أو منخفضا. ويرجع هذا إلى العلاقة الطردية التي تحكم كل من العرض والطلب على النفط، فكلما زاد معدل الطلب على السلعة النفطية، يؤدي هذا بطبيعة الحال إلى زيادة عرض السلعة النفطية في السوق. إذا فزيادة حجم الطلب على النفط تؤثر إيجابيا في مستوى العرض النفطي.
- **السعر النفطي:** إن للسعر دور فعال في تحديد مقدار العرض النفطي، فارتفاع سعر السلعة النفطية يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منها بكميات متفاوتة ترجع تقديراتها إلى الأطراف الفاعلة في السوق من جانب العرض، والعكس في حالة انخفاض السعر.
- **السياسة النفطية:** هي مجموعة الإجراءات التي تتبعها جهات معينة، سواء كانت منتجة أو مستهلكة للنفط في كيفية التحكم بالنفط في السوق، بحيث نجد أن لهذا العامل تأثير كبير على عرض السلعة النفطية وتحديد اتجاهها سواء بالزيادة أو النقصان أو الثبات أو الانعدام الكلي أو الجزئي.

ويدخل في هذا الإطار السياسة الاحتكارية للشركات النفطية العالمية في ظل سياستها شبه المطلقة، التي كانت تمارسها على السوق النفطية العالمية في فترة زمنية سابقة، بحيث كان حجم الإنتاج يتحدد بما تقرره تلك الشركات استجابة للطلب العالمي المتسارع، وسياسة منظمة الأوبك من خلال تحديدها لسقف الإنتاج، وتوزيع الحصص بين الأعضاء، وكذا التزامهم بتلك الحصص، وكذا السياسة المتبعة من طرف الدول المستهلكة فيما يخص التخزين الاستراتيجي والتجاري الذي تقوم به.

- **سعر السلع البديلة:** مع الاهتمام الكبير التي أصبحت تحظى به هذه السلع من طرف الدول الصناعية، نتيجة للأزمات الاقتصادية الكبيرة التي وقعت فيها هذه الأخيرة والتي كان سببها النفط.

لقد أصبحت هذه السلع تنافس النفط بالرغم من قلة بعضها، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي، وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة، إلا أن تأثيرها على جانب العرض النفطي لا يظهر في المدى القصير وإنما يبرز بشكل كبير في المدى البعيد.

## المبحث الثالث: الدراسات السابقة

### المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالموازنة العامة

#### الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

1. رسالة ماجيستر للأستاذ بلقاسم رابح، تحت عنوان محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية (دراسة مقارنة).

نلاحظ أن هذا البحث أشار إلى جانب من الجوانب التي تناولتها بالدراسة والنفقات العامة في النظام المالي الإسلامي، وذلك بتحديد مفهوم الحاجات العامة وقيام الدولة على تحقيقها، ومن ثم آليات وكيفيات ترشيد الإنفاق العام بما يلائم المصلحة العامة والخاصة، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

وقد توصل الباحث إلى بعض النتائج في دراسته من أهمها:

أ. اتسمت جميع الأنظمة الوضعية وحتى النظام الاقتصادي الإسلامي بظاهرة واحدة وهي توسع الإنفاق بها، ولهذه الظاهرة جملة من الأسباب، عرفتها مختلف الأنظمة على

اختلافها من تعدد مجالات التدخل وزيادة المطالب الاجتماعية وعدد السكان والقيام بالاستثمارات الضخمة.

ب. تولد مع تطور هيكل النفقات العامة وتطور الأنظمة الاقتصادية الحاجة إلى المزيد من ترشيد الإنفاق العام، والاستخدام الأمثل للنفقات العامة من أجل تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة، لهذا تعددت الطرق والآليات في الأنظمة الوضعية، وعرف النظام الإسلامي أكثر الطرق صرامة بزمن بعيد عن بقية الأنظمة الأخرى.

ومما تقدم نلاحظ أن هذه الدراسة أشارت إلى شق النفقات العامة وهو شق هام في موضوع البحث الذي تناولناه في الموازنة العامة لبيت المال.

2. رسالة ماجيستر للأستاذ خليفي عيسى، بعنوان الموازنة العامة للدولة الإسلامية وقد طرحت إشكالية الموضوع كما يلي: ما هي طبيعة الموازنة العامة للدولة الإسلامية ؟ وما هي أهم عناصرها؟

ولقد بين الباحث أن النظام الاقتصادي الإسلامي نظاما متكاملا له تصور شامل لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية، فهو نظام يسعى لتحقيق مصالح المجتمع في كل زمان ومكان، بما يتلاءم مع كل مرحلة حضارية تمر بها الإنسانية، ولذلك فهو يتدعم في كل مرحلة، من خلال الاستفادة من الأساليب العلمية الحديثة في مختلف مجالات العلوم، ومنها علم الاقتصاد وكذلك علم المالية العامة.

ولقد تناول البحث إحدى الأدوات الاقتصادية المستخدمة في تنظيم المالية، ألا وهي الموازنة العامة للدولة، في ضوء أحكام وتوجيهات الإسلام وأعمال وأفكار المسلمين السابقين والمعاصرين.

وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج و من أهمها ما يلي:

أ. أخذ نظام الاقتصاد الإسلامي بأفضل الطرق والتنظيمات والأساليب في مجال التخطيط والإدارة المالية للدولة الإسلامية، فيما يتعلق بمراحل إعداد الموازنة وطرق تقدير الإيرادات والنفقات العامة، من خرص لثمار النخيل، وتسجيل بعض الإيرادات من الصدقات و أخماس الغنائم، والاحتفاظ بسجلات لأنواع النفقات كما في عهد الرسول (ص)، وتقدير الخراج وكافة الإيرادات في العهد الراشدي، ومعرفة (العبرة) وظهور القوائم المالية فيما بعد من العصور الإسلامية اللاحقة.

ب- تميزت النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي بجانب منها محدد وواضح من خلال النصوص الشرعية، وجانب أخير غير محدد يراعى فيه مصالح المسلمين العامة، كما تميزت هذه النفقات بالصورة العينية.

ج- يعتمد النظام المالي الإسلامي على أساليب متعددة في الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة، مثل الرقابة الإدارية والتي تمارسها السلطة التنفيذية، والرقابة الشعبية التي يمارسها أهل الحل والعقد وينفرد هذا النظام بوجود الرقابة الذاتية القائمة على أساس عقائدي وأخلاقي.

3. رسالة ماجيستر للأستاذ قرومي حميد، تحت عنوان موارد بيت المال وفعاليتها الاقتصادية، لقد تناول الباحث أحد الجوانب الهامة في السياسة المالية الإسلامية، وهي الإيرادات المالية لبيت المال، ووظيفتها التنموية عبر بعض الآليات الاقتصادية وتوضيح الدور التمويلي لها، في تفعيل وتحريك العمارة والتنمية الاقتصادية، وذلك بتسليط الضوء والدراسة على الموارد المالية لبيت المال في العهد الأول وعهد الخلفاء الراشدين وفي العهد الحديث، ثم التنظيم المالي لها بضوابطه في نظرة متكاملة

وفي النهاية توصلنا إلى بعض النتائج و نذكر منها ما يلي:

أ- يضع الاقتصاد الإسلامي البدائل ذات الفعالية في التمويل والاستثمار كنظام المشاركة، موضع التطبيق للاستفادة منها في تحقيق وفرة الإنتاج ودفع عجلة التنمية نحو التقدم والرخاء.

ب- أن تتضمن الاستثمارات التنويع، وعدم التعارض بين النفع العام والخاص وتوجيهها نحو الأولويات للاحتياجات الاجتماعية، لتحقيق الاستقلال الاقتصادي في المجتمع الإسلامي.

ج- أما في مجال الادخار فقد حذر الإسلام من الاكتناز والمعاملات الربوية، ذات الأثر السلبي في ركود النشاط الاقتصادي، ليضمن بذلك تكوين رأس المال و تعبئة الموارد لتمويل التنمية الاقتصادية.

**المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بتغيرات أسعار النفط**

**الفرع الثاني: الدراسات باللغة العربية**

1. دراسة د. رجاء عبد الله، عيسى السالم، العلاقة التبادلية بين أسعار النفط الخام وأسعار الذهب وأسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، (2016)، اعتمدت على بيانات سنوية خلال الفترة 1996 – 2015، وتوصلت إلى أن العلاقة عكسية بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي على المدى القصير وتحقق باتجاه سعر الصرف نحو أسعار النفط الخام وهذا وفق استخدامها طريقة Engle Granger للتكامل المشترك.

2. دراسة أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط (2015)، استعرض في هذه الدراسة مجموعة من التداعيات المحتملة لانخفاض سعر النفط تجاه اقتصادات الدول المصدرة له في الشرق

الأوسط من خلال محاولة تلمّس تغيرات مسار مجموعة من مؤشراتها الاقتصادية الكلية، على خلفية انخفاض سعر النفط عام 2112 وتوقع حصول انخفاض أكبر عام2012.

3. دراسة فوزان بن عبد العزيز الفوزان، العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار وسعر النفط، ( يناير 2013)، استخدمت سببية جرانجر وكانت البيانات لـ06 فترات زمنية مختلفة لسعر صرف الدولار مقابل اليورو، الين الياباني وسعر صرف الدولار الموزون (متوسط سعر صرف الدولار مقابل عدد من العملات الرئيسية العالمية)، فاختبار السببية دل على وجود علاقة سبية في المدى القصير تمتد من سعر النفط إلى سعر صرف الدولار، كما أشارت إلى أن العلاقة المستقرة طويلة الأجل بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط غير موجودة في الغالب.

**الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية**

1. دراسة Saleh mothana sona othmanova, oil prices and the value of US, dollar , Investgation and empirical Evidence ،obadi (2012)، استخدمت الدراسة البيانات اليومية للفترة 1986/01/01-2011/08/11، والهدف هو تحديد أثر حركة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية على أسعار النفط الخام وتم استخدام اختبار سببية غرانجر فوجدت ارتباط سلبي كبير بين سعر صرف (0.56-) حيث التأثير يمتد من سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو وسعر النفط، والمعامل مرتفع نسبيا الدولار الأمريكي إلى سعر النفط.

2. دراسة، Sidre Gul osman peker the relationship between crude oil prices and exchange rate : the case of turkey Bige Gocekli (ماي 2015): تم تحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للبيانات الشهرية خلال الفترة جانفي 2003 – أكتوبر 2014. أشارت النتائج التجريبية، إلى وجود علاقة غير متكافئة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، كما أن

الزيادة بنسبة 1% في سعر صرف الدولار تؤدي إلى انخفاض سعر النفط الخام بنسبة 1.32%، وهذا يدل على اتجاه العلاقة السببية أن سعر صرف الدولار هو سبب في أسعار النفط الخام وتأثيره سلبي.

3. دراسة Raheen , Aremu Idowu and Adebiyi , Musa Ayodeji ،06 The relationship between oilprice, exchange rate and stock market in nigeria سبتمبر 2016، لدراسة أثر صدمات أسعار النفط وسعر الصرف في سوق الأوراق المالية النيجيري استعملت بيانات شهرية من جوان 1999 – ديسمبر 2014، واختبار نموذج الانحدار الذاتي Var، دوال الاستجابة واختبار سببية Granger، من أجل إيجاد العلاقة السببية بين سعر النفط وسعر الصرف (سعر صرف النايرا مقابل الدولار الأمريكي) وسوق الأوراق المالية في نيجيريا، فانتهت بوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر النفط إلى سعر الصرف.

4. دراسة Time-varying relationship ,César Castro Rozo , Robeca Jiménez-Rodriguez äwly.3-6between oil price and exchange rate, 28 مارس (2018)، تساهم في فهم التفاعل الديناميكي بين سعر الصرف الفعلي في الولايات المتحدة الأمريكية وسعر النفط من خلال نموذج VAR – TVP مع استخدام البيانات الشهرية من 1974 – 2017 . تمثلت النتائج، في أن رد فعل سعر صرف الو.م.أ على صدمة أسعار النفط سلبي في المدى القصير وإيجابي في المدى الطويل لكنه ذو دلالة إحصائية فقط للصدمات قبل سنة 2000. مساهمة الدراسة، أنها توافقت مع معظم الدراسات السابقة التي توصلت إلى وجود علاقة سببية متجهة من سعر صرف الدولار الأمريكي نحو سعر النفط واختلفت مع دراسات سابقة أخرى.

# الفصل الثاني:

## دراسة تطبيقية أثر تغيرات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

## المبحث الأول: تطور واقع الموازنة العامة وتغيرات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة 2000-2020

تسعى مختلف دول العالم إلى محاولة ضبط عملياتها الداخلية من خلال التحكم في نفقاتها و زيادة ايراداتها اعتمادا على رؤية توقعية وتصورات يمليها ظروف وامكانيات كل دولة على حدا، مما يساعد على تحقيق أهداف اقتصادية مستدامة.

### المطلب الأول: تطور مؤشرات الموازنة العامة في الجزائر

سوف نقوم في هذا الجزء من بحثنا بتحليل مختلف الأرقام والبيانات التي تخص الموازين الفرعية للموازنة العامة بدء بالإيرادات والنفقات العامة.

**أولا: الإيرادات**

حققت الجزائر أرقام متذبذة للإيرادات العامة على مدار العشرون سنة الأخيرة، وهو ما نوضحه من خلال الجدول الموالي:

**جدول 1:** تطور حصيلة الإيرادات الجزائرية خلال الفترة 2002 ـ 2017.

| السنوات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإيرادات | 1603.2 | 1974.4 | 2229.7 | 3082.6 | 3582.3 | 3687.7 | 5190.4 | 3676.00 | 4379.6 |
| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| الإيرادات | 5790.1 | 6339.3 | 5957.5 | 5738.4 | 5103.1 | 5042.2 | 6182.8 | – | – |

**المصدر:** من اعداد الطلبة بالاعتماد على: البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

يتضح من الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة الايرادات سجلت مستويات مرتفعة باستمرار، ناتج عن الارتفاع المستمر لاسعار النفط خلال تلك الفترة، خاصة وأن هذا المورد يشكل ما نسبته 98%، من الإيرادات الاجمالية إلى غاية سنة 2009، التي سجلت فيها انخفاضا حادا بسبب انعكسات الأزمة المالية العالمية، لتعرف تعافيا في السنوات الموالية، وهو ما يتح أكثر من خلال الشكل الموالي:

**الشكل 3:** خصيلة الإيرادات الجزائرية خلال الفترة 2002 ـ 2017.

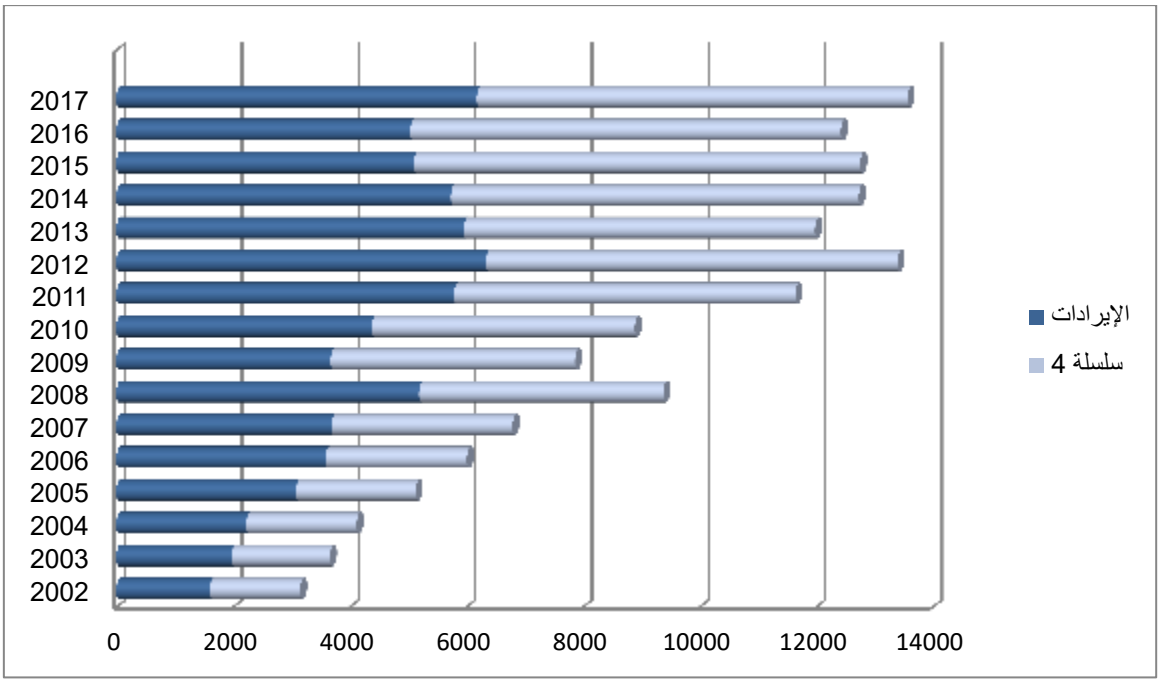


**المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على أرقام الجدول أعلاه.**

**ويمثل الشكل الموالي تطور هيكل الايرادات الجزائرية سنة 2017:**

**الشكل 4:** هيكل الايرادات الجزائرية سنة 2017.

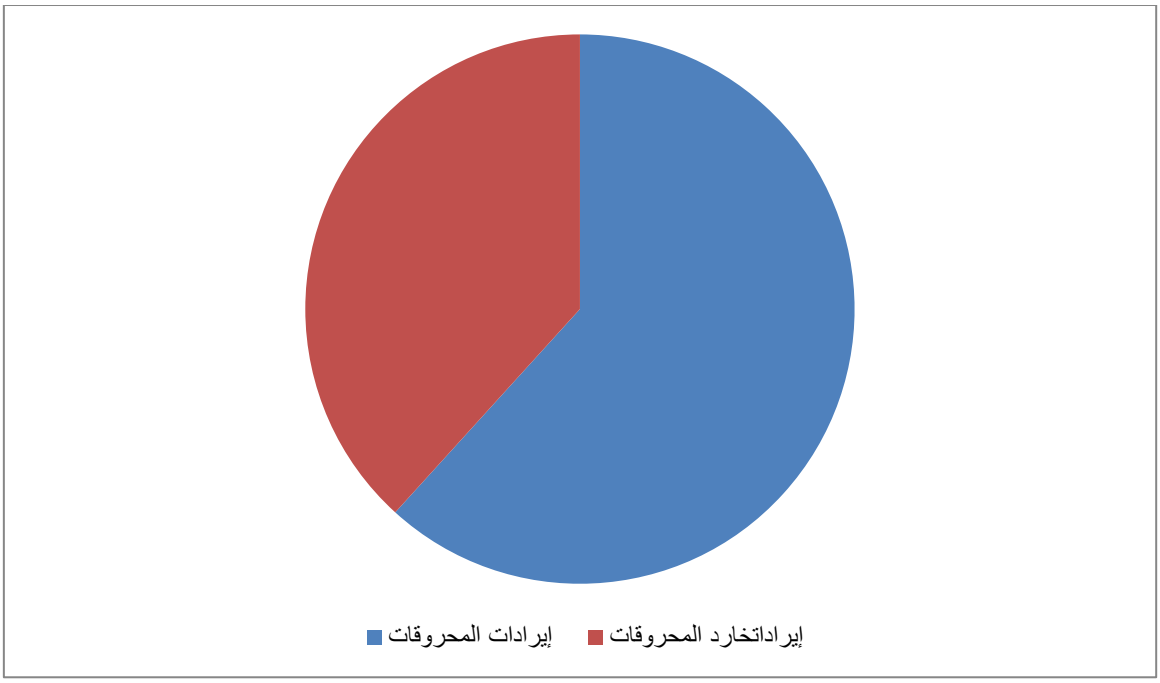

**ثانيا: النفقات**

يمثل الجدول أدناه قيمة النفقات الجزائرية خلال الفترة 2002 ـ 2017:

**جدول 2:** تطور قيمة النفقات الجزائرية خلال الفترة 2002 ـ 2017.

| السنوات | 2002 | 2003. | 2004. | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 1550.6 | 1690.2 | 1891.8 | 2052.00 | 2428.5 | 3108.5 | 4191.1 | 4191.1 | 4512.8 |
| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| القيمة | 5853.6 | 7058.1 | 6024.2 | 6995.7 | 7656.3 | 7383.6 | 7389.3 | | |

**المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة**

يتضح من الأرقام الموضحة في هذا الجدول أن حجم النفقات في تزايد مستمر خلال تلك الفترة، حيث تضاعفت قيمة النفقات الجزائرية تقريا خمسة مرات، وهو ما يعكس ضخامة البرامج الإنتعاش الاقتصادي التي أطبقتها الجزائر خلال هذه الفترة وخاصة بعد تسديد مديونيتها سنة 2006، مما يوحي بمدى التطور التي شهدها الاقتصاد اوطني، وهو ما يظهر جليا من خلال الشكل الموالي:

**الشكل 5:** تطور قيمة النفقات الجزائرية خلال الفترة 2002 ـ 2017.

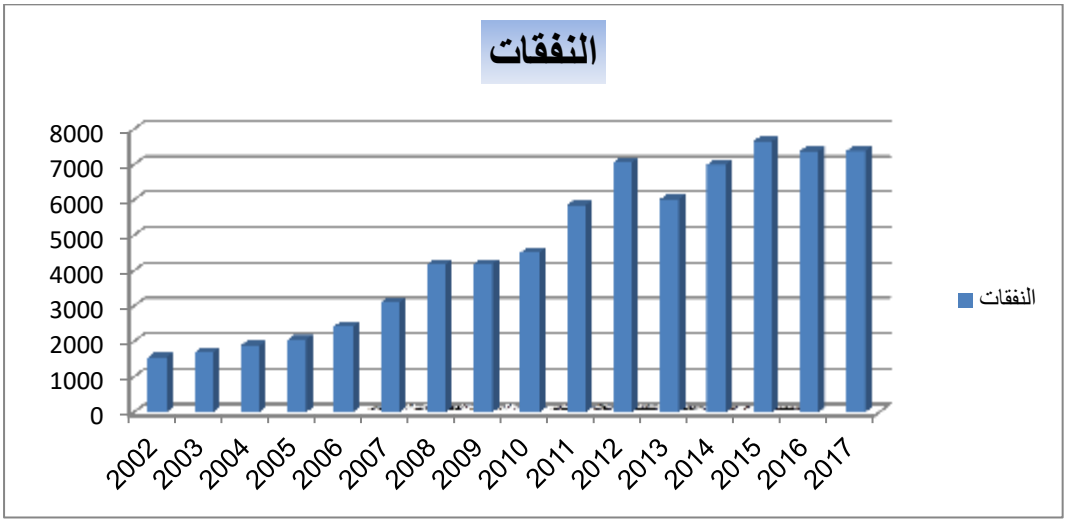


**المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على أرقام الجدول أعلاه**

## ثالثا: رصيد الموازنة العامة

يوضح الجدول الموالي تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2002 ـ 2017

**جدول 3:** تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2002 ـ 2017

| | 2002 | 2003. | 2004. | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 52.60 | 284.20 | 337.90 | 1030.60 | 1153.80 | 579.20 | 999.30 | -515.10 | -133.20 |
| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| | 63.50- | -718.8 | -66.70 | -1257.3 | -2553.20 | -2341.40 | -1206.5 | - | - |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على : البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

تبين الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه أن رصيد الموازنة العامة كانت موجبة، حيث حققت فائضا متزايدا لغاية سنة 2009، وهو ما يتناغم و الارتفاع المستمر لأسعار النفط، إلا أنه حدث تسجيل رصيد سالب ابتداءا من تلك السنة ناتج عن تراجع في أسعار النفط وبالإظافة إلى استمرار تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي وما يترتب عليها من زيادة في حجم النفقات، كما يوضحه الشكل الموالي

**الشكل 6:** تذبذب رصيد الموازنة العامة الجزائرية خلال الفترة 2002 ـ 2017.

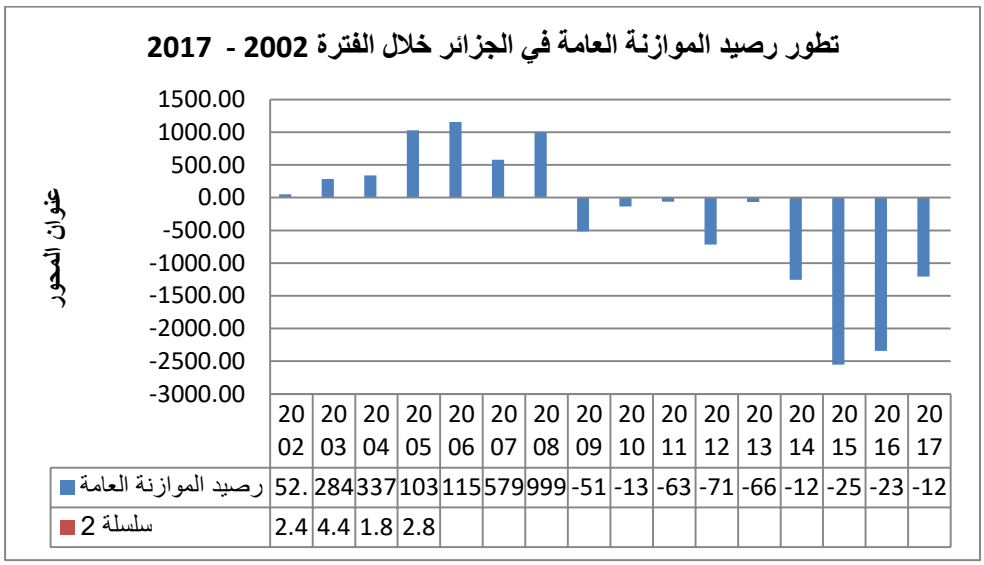


**المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على أرقام الجدول أعلاه**

## المطلب الثاني: تطور مؤشرات النفط في الجزائر

تعتمد الجزائر على مورد النفط بنسبة في غاية الأهمية مما يجعل هذا الأخير محل اهتمام في جميع مؤشراته الكمية والنوعية

### أولا: الاحتياطات المؤكدة من النفط

من أجل تقييم مدى امكانية استمرار اعتماد الجزائر على مورد النفط نقوم بإدراج هذه الأرقام حول تطور الاحتياطات النفطية:

**جدول 4:** تطور الاحتياطات النفطية.

| احتياط النفط | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 12.20 | 12.20 | 12.20 | 12.20 | 12.20 | 12.20 | 12.20 | 12.20 | 12.20 | 12.20 |
| الدول العربية | 712.5 | 711.0 | 711.6 | 712.8 | 712.6 | 710.26 | 715.08 | 713.87 | 715.67 | 715.74 |
| العالم | 1214.5 | 1231.0 | 1241.6 | 1266.5 | 1277.7 | 1220.90 | 1242.60 | 1247.90 | 1248.10 | 1252.00 |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على : البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن احتياطي النفط كان ثابتا خلال فترة الدراسة على عكس الدول العربية وبقية دول العالم التي سجلت ارتفاع متواتر لاحتياطاتها.

### ثانيا: إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 2010-2019لألف برميل

كما يمكننا أيضا الوقوف على مدى تطور انتاج النفط خلال فترة الدراسة، والتي نوضحها من خلال الجدول التالي:

**جدول 5:** مدى تطور انتاج النفط خلال الفترة 2002 . 2017.

| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 1157.00 | 1020.3 | 993.00 | 970.00 | 954.2 | 1665.0 | 1507.3 | 1473.0 | 1440.2 | 1403.7 |
| العالم | 1.65 | 1.60 | 1.64 | 1.61 | 1.57 | 1.47 | 1,28 | 1.16 | 1.11 | 1.10 |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن انتاج الجزائر من النفط في تزايد مستمر مما يشجعها على المضي قدما نحو تنفيذ برامج الانعاش القتصادي، وتحقيق مستويات ملائمة لمعدل النمو الاقتصادي.

## المبحث الثاني: التحليل الاحصائي للمؤشرات

### المطلب الأول: الخصائص الإحصائية للسلسة الزمنية المالية

من أجل دراسة مدى استقرارية سلسلة أسعار مؤشرات الأسواق محل الدراسة نقوم باستخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور، وفيليب بيرون، و Kpss.

**أولا: استقرارية السلسلة الزمنية**

تتصف السلاسل الزمنية وخاصة المالية منها والمتعلقة بأسعار الأوراق المالية (مؤشرات الأسهم) بخاصية عدم الاستقرار، إذ تعتبر صفة عدم الاستقرارية ظاهرة مشتركة بين جل السلاسل الزمنية، حيث يكون مسار الأسعار على مقربة من السير العشوائي، على العكس من سلسلة العوائد المنبثقة منها، والتي تكون في الغالب مستقرة.

ونعني بالسلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك من خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه عام لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فهي التي يتغير فيها مستوى المتوسط باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان[1].

ويتضح من هذا التعريف أنه قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة مالية لابد من التأكد أولا من وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية المالية، وهذا حتى تكون نتائج التقدير صحيحة وغير مغلوطة.

ويقصد بالاتجاه العام تلك التغيرات المنتظمة في قيمة السلسة الزمنية خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، ويعتبر الاتجاه العام أهم عناصر السلسلة، فإذا كان هذا الاتجاه موجبا يعني ذلك أن السلسلة الزمنية في تزايد مستمر عبر الزمن، وأما إذا الاتجاه العام سالبا دل ذلك الاتجاه المنخفض باستمرار للسلسلة مع الزمن[2].

ونقوم باختبار استقرارية السلسلة الزمنية اعتمادا على الاختبارات الآتـية:

[1] علي بن الضب ومُحَّد شيخي، الاقتصاد القياسي المالي وتطبيقاته في الأسواق المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2017، ص196.

[2] ممدوح عبد العليم وآخرون، مشاكل في التحليل الاحصائي، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، القاهرة، بدون سنة نشر، ص9.

❖ **اختبار ديكي-فولر المطور.**

تهدف اختبارات ديكي فولر إلى البحث عن الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، حيث نبدأ بنموذج السير العشوائي التاليالذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى والذي يكتب على الشكل التالية[1]

دون ثابت أو اتجاه عام(1) ..... $\Delta Y_t = \emptyset Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} Y_i \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$

بثابت ودون اتجاه عام(2) . $\Delta Y_t = \mu + \emptyset Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} Y_i \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$

بثابت وباتجاه عام $+ \Delta Y_t = \mu + \delta_t + \emptyset Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} Y_i \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$

❖ **اختبار فيليبس بيرون.**

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فيليب بيرون سنة 1988 نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF وADF، ويقوم اجراء هذا الاختبار على المراحل الأربعة التالية:[2]

- تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي-فولر مع حساب الاحصائيات المرافقة.
- تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{i=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2$، حيث $\hat{\varepsilon}_t^2$ تمثل البواقي.
- تقدير المعامل المصحح $s_1^2$المسمى بالتباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left[1 - \frac{i}{l+1}\right]\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T} \widehat{\varepsilon_t}\,\widehat{\varepsilon_{t-1}}$$

[1]Regis Bourbonnais, Econométrie, Dunod, Paris, 2015, 9eme édition, p250

[2]Regis Bourbonnais, Econométrie, opcite, p250

ومن أجل تقدير هذا التباين يجب إيجاد عدد التباطؤاتl، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T، على النحو الآتــي: $l \approx 4\left[\frac{T}{100}\right]^{\frac{2}{9}}$

- حساب إحصائية فيليب بيرون بالعلاقة التالية:

$$t_{\widehat{\emptyset}}^{*} = \sqrt{k} \times \frac{[\widehat{\emptyset} - 1]}{\hat{\sigma}_{\widehat{\emptyset}}} + \frac{T[k-1]\hat{\sigma}_{\widehat{\emptyset}}}{\sqrt{k}}$$

❖ **اختبار KPSS:**

ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاقرانج، بحيث يرتكز على النموذج الثاني و الثالث، بحيث نرفض الفرضية العدم والتي تنص على استقرارية السلسلة الزمنية إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة، ونقبل فرضية الاستقرارإذا كانت قيمة إحصائية LM المحسوبة أقل من القيمة الحرجة.

ومن أجل اجراء هذا الاختبار نقوم بانحدار السلسلة الزمنية على الثابت والاتجاه العام وذلك بغية حساب سلسلة البواقي $e_t$، ثم نحسب $\sigma_t = \sum_{i=1}^{t} e_t$، حيث$\sigma_t$هي مجموع البواقي الجزئية.

وكخطوة موالية نقوم بحساب إحصائية LM بالعلاقة التالية:

$$LM = \frac{\sum_{t=1}^{T} S_t^2}{\sigma_\varepsilon^2}$$

حيث $\sigma_\varepsilon^2$ هو التباين المقدر في المدى الطويل للبواقي.

ثانيا: الارتباط الذاتي:

ويقصد به استقلالية القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية سابقة لها، أي: $Cov(\varepsilon_{i.}\varepsilon_j) = 0$، ويكون مشكل الارتباط الذاتي في السلاسل المالية ناتج عن أحد المصادر التالية:

✓ إهمال بعض المتغيرات التفسيرية في النموذج المراد تقديره.

- ✓ الصياغة الرياضية الخاطئة للنموذج.
- ✓ عدم دقة بيانات السلسلة الزمنية.

و تعتبر عملية الكشف عن وجود الارتباط الذاتـــي في السلاسل الزمنية مهم جدا، وذلك لكونه يؤثر على:

- ✓ سوف تكون المقدرات غير متحيزة.
- ✓ تباين مقدرات النموذج سوف لا يكون أقل ما يمكن.

ويتم الكشف على مشكل الارتباط الذاتي بين القيم المقدرة لحدود الأخطاء من خلال اختبار Ljung-Box أو ما يسمى باختبار *Q-Statistics*، بحيث يحسب كالآتـي:[1]

$$Q = N(N+2)\sum_{K=1}^{L}\frac{\hat{r}_k^2}{N-K}$$

إذا كانت إحصائية$(p)^2 < Q$، نرفض فرضية العدم $H_0$ التي تشير لعدم وجود على الأقل معامل ارتباط واحد معنويا ويختلف عن القيمة$(0)$.

**المطلب الثانـــي: نمذجة علاقات التكامل المشترك**

**أولا: اختبار أنجل قرانجر**

حسب انجل . قرانجر نجري الاختبار من خلال الخطوات التالية:

- ✓ تقدير الصيغة الأصلية بالعلاقةالتالية: $Y_t = a + bx_t + e_t$
- ✓ تكوين سلسلة بواقي التقديرللعلاقةالآتية:$e_t = y_t - a - bx_t$
- ✓ اختبار مدى استقرارية سلسلة بواقي التقدير للعلاقة:$\Delta e_e = \alpha e_{t-1} + e_t$

وعند القيام بدراسة مدى استقرارية سلسلة البواقي نقوم بمقارنة T المحسوبة مع القيمة الحرجة والتي نستخرجها من جدول أعده أنجل وقرانجر خصيصا لهذا الغرض، فإذا كانت

[1] Yi-Ting Chen,On the robustness of Ljung-Box and McLeod-LiQ Tests: ASimulationStudy, Economics Bulletin, Vol 3 N 17 ,2015 p2.

T المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة نرفض فرضية العدم، وحينها تكون سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، وتكون بيانات السلسلتين محل الدراسة تتصف بخاصية التكامل المشترك في المدى الطويل، وعليه فالانحدار يكون صحيحا وليس زائفا، أما إذا كانت T المحسوبة أقل من القيمة الحرجة فإنه لايوجد تكامل بين بيانات السلسلتين، ويكون حينها الانحدار زائفا.

**ثانيا: اختبار سببية قرانجر**

يعرف قرانجر العلاقة السببية بين المتغيرات على أن التغير في القيمة الحالية والماضية لمتغير يسبب التغير في متغير آخر، حيث أشار Granger،إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتانمتكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم قرانجر فإنه إذا كان المتغير يسبب المتغير yt، فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة yt بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ xt.

ويتضمن هذا الاختبار نموذج انحدار ذاتي بالعلاقة التالية:

## المبحث الثالث: أثر تغيرات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر

### المطلب الأول: تحليل متغيرات الدراسة

**أولا : مصادر البيانات المستخدمة في الدراسة**

استخدمت الدراسة سلاسل البيانات الشهرية لأسعار المؤشرات محل الدراسة الممتدة من 2000إلى 2018 ،وقد استخرجنا هذه البيانات من العديد من المصادر ذات العلاقة بالمؤشرات، والجدول التالي يوضح هذه المصادر :

**جدول 6: مصادر بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة**

| الدولة | أسم المؤشر | المصدر |
|---|---|---|
| الجزائر | أسعار النفط | |
| الجزائر | الموازنة العامة | |

**المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج (EVIEWS.9)، وعلى المواقع الأتيــة:**

**ثانيا: تحليل سلسلة الأسعار السنوية لمتفيرات الدراسة**

نقوم بأول جزء من دراستنا هذه بتحليل حركة القيم السنوية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2000إلى 2018 ،حيث تم استخدام القيم السنوية لكافة متغيرات الدراسة ،حيث تكونت عينة ب 18 مشاهدة ،فكانت نتائج التحليل ملخصة في المنحنيات التالية :

**الشكل 7: تطور الأسعار الشهرية لكل من M1.M2.M3.KLCI خلال الفترة الزمنية 2018-2008**

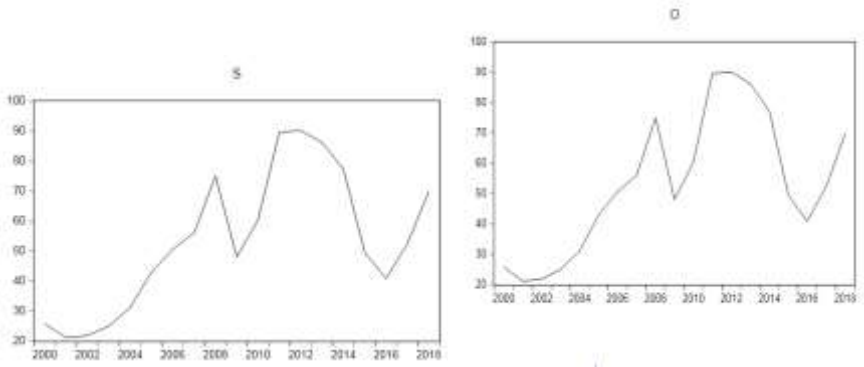


يتبين من خلال منحنيات مؤشرات متغيرات الدراسة سجلت تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة، فبعد إن بلغت حدودها الدنيا في بداية الدراسة نجدها أخذت قيم متفاوتة في المراحل الأخرى، مما يوحي بأن سلاسل تلك المتعيرات غير مستقرة، وفي كل الأحوال لا يمكن الجزم بذلك إلا من خلال استخدام الاختبارات الدالة على ذلك .

**ثالثا: تحليل سلسلة العوائد الشهرية لمتغيرات الدراسة**

تعني عدم استقرارية السلسلة أنها تتضمن وجود اتجاه عام بالإضافة إلى عدم ثبات التباين عبر الزمن، ومن اجل تحويلها إلى سلسلة مستقرة يجب إجراء بعض العمليات عليها حتى تصبح مستقرة وفي هذا الصدد نجد هناك طريقتين :تتمثل الأولى في إدخال اللوغاريتم على بيانات السلسلة ويصبح حينها التباين ثابت، والثانية و تتمثل في الحصول على الجذر التربيعي، وتعتبر استقرارية السلاسل الزمنية جد ضرورية من اجل القيام بمثل هذا النوع من الدراسات.

وفي دراستنا هذه نقوم بالحصول على سلسلة العوائد الشهرية للمتغيرات محل الدراسة بالعلاقة التالية:

$$R = Pt - Pt-1 \,/ Pt-1$$

حيث :

$R_t$ : عوائد مؤشرات المتغيرات محل الدراسة عند الشهر t

$P_t$: هو سعر لمؤشرات المتغيرات محل الدراسة عند السنة t

$P_{t-1}$: هو سعر لمؤشرات المتغيرات عند السنة t-1

وبعد الحصول على سلسلة العوائد السنوية الخاصة بمتغيرات الدراسة تصبح بالشكل التالي :

**الشكل 8: سلسلة العوائد الشهرية الخاصة بمتغيرات الدراسة**

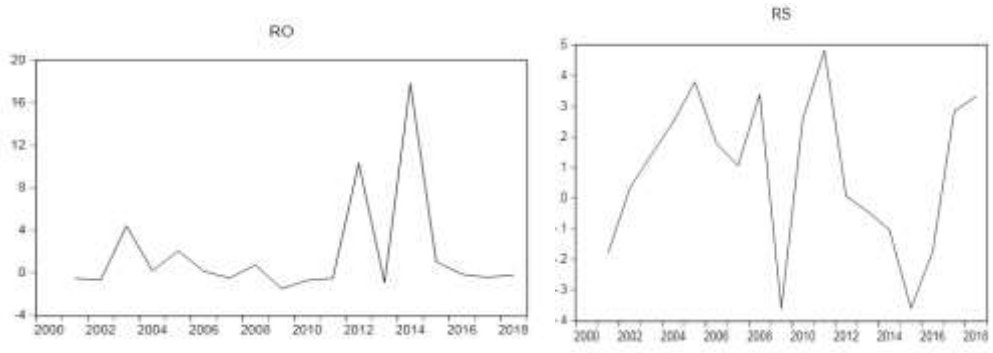


كل من RO و RS عرفت تذبذبا واضحا حول وسطا ثابت خلال الفترة الموضحة أعلاه، حيث نلاحظ إن القيم العليا تتبعها القيم العليا و القيم الدنيا تتبعها القيم الدنيا، وهو ما يعني إن سلاسل هذه العوائد مستقرة، لكن هذا الحكم فقط من خلال مشاهدة المنحنيات بالعين المجردة، من اجل التأكد من صحة ذلك يجب استخدام اختبارات الاستقرارية.

**المطلب الثاني : الخصائص الوصفية و الاختبارات الإحصائية**

نحاول في هذا المطلب دراسة الخصائص الإحصائية لمؤشرات متغيرات الدراسة وذلك من خلال دراسة العوائد ومخاطرة تلك متغيرات الدراسة ،وهذا إلى جانب دراسة نتائج الاختبارات الإحصائية الخاصة بمتغيرات الدراسة.

**أولا: الاحصائات الوصفية لعوائد متغيرات الدراسة**

نقوم بدراسة الخصائص الوصفية من اجل دراسة مميزات كل من المؤشرات الآتية : RO، RS حيث تكون العوائد ممثلة بالمتوسط الحسابي، والمخاطرة نعبر عليها بواسطة الانحراف المعياري، و هذا باستخدام برنامج Eviews 10، حيث جاءت خصائص مؤشرات كل من RO، RS ملخصة في الجدول الآتي :

**الشكل 9: دراسة الخصائص الإحصائية**

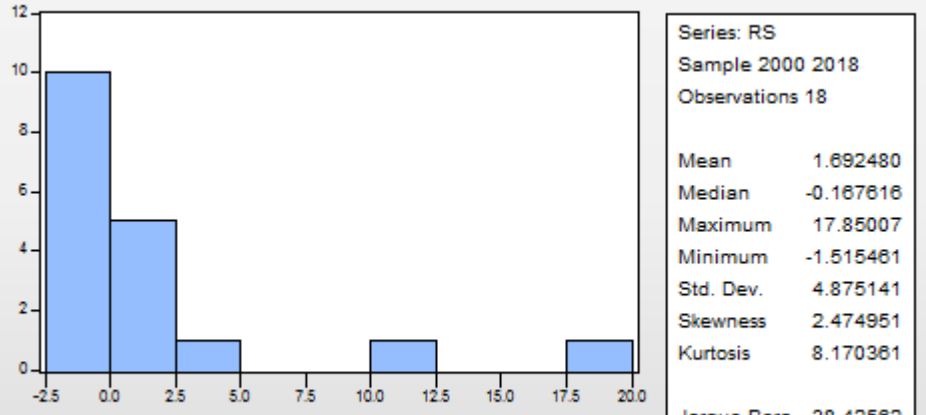


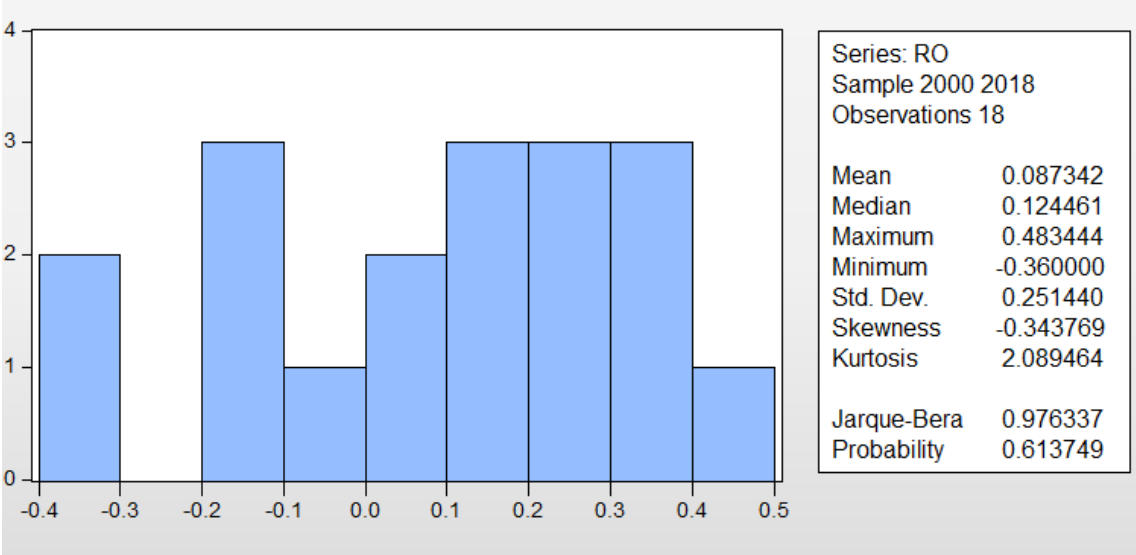


**المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على محرجات برنامج (EVIEWS.9°).**

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (9) الملخص لخصائصRO ، RS إن أعلى مستوى للعوائد تم تحقيقه في مؤشر RO، RS وذلك بمعدل يقدر ب 1.83، 0.087 ، إما من حيث تقلب العوائد يشير إن الانحراف المعياريRO ، RS يأخذ القيم التالية على

التوالي 2.47، 0.25، ويلاحظ بالنسبة للمؤشرات الخاصة بمتغيرات الدراسة RO، RSإن العائد الأكبر يقابله الخطر الأكبر وهو ما يتوافق مع نظرية العلاقة بين العائد والمخاطرة .

**ثالثا: تحليل نتائج الاستقرارية**

ولتحقق من مدى استقرارية سلاسل العوائد الشهرية نعتمد على اختبار ديكي فولر المطور كما وضحنا في منهجية الدراسة القياسية، ففي حالة كون القيمة الحرجة لهذا الاختبار أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى 5% فأننا نقبل بفرضية استقرارية سلاسل العوائد.

**الشكل 10: تحليل نتائج استقرارية نتائج عوائد متغيرات الدراسة المصدر: إعداد**

| المؤشرات | | ADF STATISTIC | | المستويات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | درجة التأخير | T-Statistic | Prob | 1% | 5% | 10% |
| RO | ثابت | -3.133633 | 0.0356 | -3.481 | -3.05216 | -2.666593 |
| | ثابت و قاطع | -12.307 | 0.1367 | -4.800080 | -3.791172 | -3.342253 |
| | بدون ثابت بدون قاطع | -2.874299 | 0.006 | -2.708094 | -1.962813 | -1.606129 |
| RS | ثابت | -4.627792 | 0.0023 | -3.886751 | -3.052169 | -2.666593 |
| | ثابت و قاطع | -4.579088 | 0.0107 | -4.616209 | -3.710482 | -3.297799 |
| | بدون ثابت بدون قاطع | -4.124768 | 0.0004 | -2.708094 | -1.962813 | -1.606129 |

**الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (EVIEWS 9°)**

توضح نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF الموضحة في الجدول أعلاه أن سلاسل عوائد متغيرات الدراسة مستقرة حيث تشير الأرقام أن القيم الحرجة للاختبار ديكي فولر المطور ADF كانت ذات معنوية و أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1%،

5%، 10%، و هذا بالنسبة لكافة سلاسل العوائد مما يعني خلو سلاسل العوائد من جذر الوحدة .

**المطلب الثالث: اختبـار علاقة التكامل المشترك ل Enjel –Grang**

نحاول في هذا المطلب دراسة التكامل المشترك الثنائـــي على ضوء دراستنا هذه، حيث نقوم بدراسة التكامل المشترك بين تتغيرات أسعار النفط والموازنة العامة،، ومن أجل ذلك نقوم بتقدير العلاقة الانحدارية بين كلا المتغيريين، ثم دراسة استقرارية سلسلة بواقي العلاقة الانحدارية بين تلك الأسواق، وعلى العموم نقوم بإجراء اختبار اجل قرانجر من خلال الخطوات الآتيـــة:

**أولا: تقديـر العلاقات الانحدارية بين المؤشرات الإسلامية و الدوليـة:**

بعد القيام بتقدير نموذج العلاقة الانحدارية بين متغيرات الدراسة، كانت معادلات النموذج الخاصة بكل ثنائية كما يلي:

RS = 1.94375875104 – 2.87694598274*RO

ويلخص الجدول أدناه نتائـج عملية الانحدار بين تغيرات أسعار النفط من جهة، ومؤشر الموازنة العامة من جهة ثانية:

**جدول 7: نتائج اختبار تقدير العلاقة الانحدارية بين الموازنة العامة وتغيرات أسعار النفط.**

| | الثابت C | | معامل التغير MA | | معامل التحديد | إحصائية فيشر | | داربين واتسون |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار | القيمة | الاحتمال | القيمة | احتمال إحصائية ستودنت | | القيمة | احتمال | |
| RS/RO | 1.94375875104 | 0.1377 | -2.876946 | 0.5568 | 0.5568 | 0.360203 | 0.556799 | 2.430214 |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج(EVIEWS.10)**

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معلمات نموذج تقدير العلاقة التقديرية بين تغيرات أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة كانت النتائج كالآتـــي:

- **معامل RO:** جاء معامل تعيرات أسعار النفط سالبا مما يعني أن العلاقة عكسية بين تغيرات أسعار النفط و رصيد الموازنة العامة لكن باحتمال أكبر من 5% مما يعني عدم معنويته.
- **معامل التحديد: جاء ضعيف جدا وأقل من 50% مما يعني ضعف العلاقة التقديرية بين متغيرات الدراسة**

**ثانيـــا: نتائـــج اختبـــار استقراريـــه بواقـــي العلاقـــة التقديريـــة.**

بعد ما قمنا بتقدير العلاقة الانحدارية بين متغيرات الدراسة، نقوم الآن بتحليل نتائج اختبار استقراريه بواقي هذه العلاقات، والجدول أدناه يوضح هذه النتائج:

**جدول 8: اختبار استقرارية بواقي العلاقة الانحدارية.**

| الانحدار | النموذج | إحصائية KPSS | القيمة الحرجة | القرار |
|---|---|---|---|---|
| مع مؤشر السوق الماليزي الإسلامي | | | | |
| RS RO | | 1% | | مستقرة |
| | 1 | 0.147278 | 0.739 | |
| | 2 | 0.079112 | 0,216 | |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج(EVIEWS.10)**

اعتمادا على اختبار Kpss لاختبار استقرارية سلاسل بواقي العلاقة الانحدارية بين متغيرا الدراسة نلاحظ بأن إحصائية اختبار Kpss كانت أقل من القيمة الحرجة مما يعني أن سلاسل بواقي العلاقة الانحدارية مستقرة عند المستوى I(0)، وهذا على مستوى كافة الأزواج المقدرة.

وتوضح الأشكال التالية مدى استقرارية سلسلة بواقي العلاقة الانحدارية:

**الشكل 11: مدى استقرارية سلسلة بواقي العلاقة الانحدارية لأسواق الدراسة**

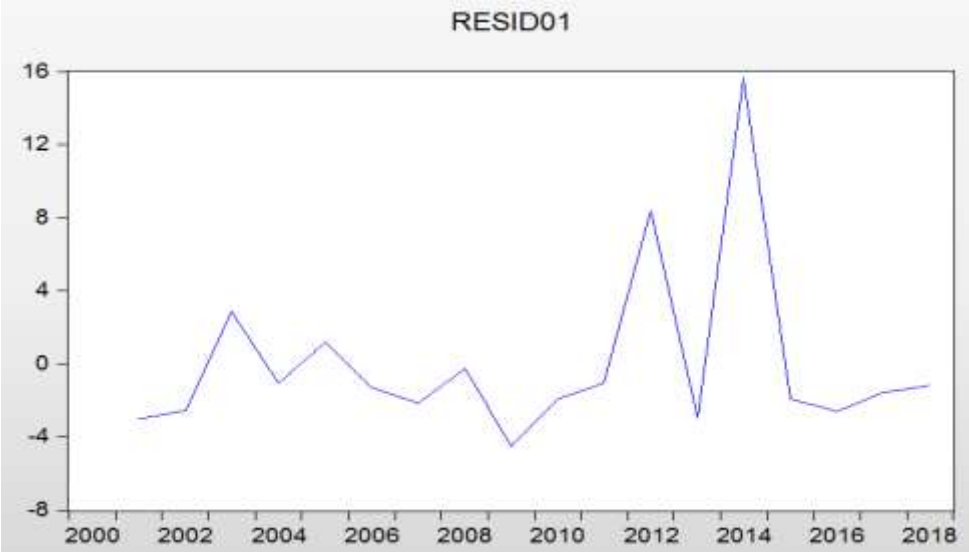


المصـدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.10)

وتجدر الإشارة أن استقرار سلسلة بواقي العلاقة الانحدارية عند المستوى I(0) بين المتغيرات محل الدراسة شرط ضروري لوجود العلاقة التكاملية، وفي حالة عدم تحقق شرط الاستقرارية في سلسلة البواقي يعني ذلك أنه لا يوجد تكامل مشترك، وهو ما ينطبق على حالتنا هذه

KKKK

# الخاتمة

# الخاتمة

من خلال تطرقنا للفصل التطبيقي المتعلق أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة يتضح لنا في المبحث الأول الخاص بعرض أهم المؤشرات المالية لكل من الموازنة العامة وأسعار النفط يتضح لنا هشاشة تلك المؤشرات وعدم استقراريتها، حيث سجل في مجملها فترات تراجع حادة سواء

وفي المبحث الثاني تم تحديد مختلف مراحل المنهجية القياسية ، حيث بينا من خلاله كيفية دراسة استقرارية سلاسل العوائد المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وأهم الاختبارات القياسية التي تحدد مدى السكون، في حين تم كذلك كيفية دراسة اختبار التوزيع الطبيعي و معامل الالتواء والتفلطح، ناهيك عن فحص لخاصيتي الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين، وكما بينا ي حالة عدم توفر تلك الخاصيتين ضرورة الاعتماد على نموذج أنجل قرانجر في تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة

وفي المبحث الثالث التطبيقي تم التطرق لعرض نتائج الدراسة القياسية والتي تم الكشف في أولى مراحلها على مدى استقرارية عوائدها في حين تم تقدير معادلة العائد على الثابت وفحص مشكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين، والتي تبين أنه يوجد ارتباط ذاتي بين بين الفترة الحالة والفترات السابقة، الأمر الذي يستدي تطبيق نموذج التكامل المشارك لانجل قرانجر.

وعند تطبيقنا لنموج الارتباط الذاتي المشروط بعدم تجانس الأخطاء يتبين لنا اختفاء خاصية ثبات التباين والارتباط الذاتي، في حين دلت نتائجنا كمرحلة ثانية عدم وجود تكامل مشترك

**أولا: النتائج العامة:**

توصلنا من خلال دراستنا لموضوع أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأسواق المالية للدول المصدرة والمستوردة وبالتطبيق غلى حالتي فرنسا والمملكة العربية السعودية توصلنا إلى العديد من النتائج نحاول ايجازها فيما يلي:

- ساهمت الصدمات البترولية في التأثير على اقتصادات الدول البترولية ، حيث تبين لنا التذبذبات الحادة لأسعار النفط وما يمكن أن يتعكس سلبيا على مواردها المالية، وما تم تحصيله في السنوات السابقة.

- ساهمت تقلبات أسعار النفط في تراجع عوائد الأسواق المالية للدول المصدرة له لاسيما المملكة العربية السعودية التي تحتل مراتب متقدمة من حيث ترتيب الدول المصدرة،
- بالرغم من التأثير الضعيف لتقلبات أسعار النفط إلا أنه لا يعكس في الحقيقة النتائج السلبية لأي صدمة بترولية، حيث بالمقابل نجد أن صادرات الجزائر على غرار الدول النفطية الأخرى تسجل تراجعا حادا،
- لم يعكس السوق الجزائر بحقيقة النتائج السلبية لتقلبات أسعار النفط لكونه سوق ضعيف ، وهو ما بظهر من خلال ارتباطه الضعيف بما يجري في السوق النفطية،
- سجلت الدول المتقدمة هي الأخرى أنعكاسات سلبية على أسواقها المالية نتيجة اعتمادها على النفط في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وهو ما يظهر من خلال أهم شركاتها الصناعية،
- عجز الدول المتقدمة لحد هذه اللحظة الاستغناء عن النفط كمصدر محرك للنشاط الاقتصادي، وهو ما تشير اليه نتائج الدراسة، والتي أثبتت معاملات الارتباط إلى أنها لازال هناك نصدر وحيد،

**ثانيا: نتائج اختبار فرضيات الدراسة**

من خلال دراستنا لموضوع اثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة تم توصل إلى مجموعة من النتائج يمكن التطرق إليها بالتفصيل من خلال مناقشة الفرضيات على النحو الآتــي:

- **قبول الفرضية الأولى:** من خلال دراستنا الدقيقة لكيفية تحديد أسعار النفط تبين لنا أنها تتحدد بناء على العرض والطلب
- **رفض الفرضية الثانية:** من خلال الدراسة المعمقة لكيفية تحديد نوع ومؤشر رصيد الموازنة العامة تبين لنا أنها رصيد الموازنة العامة يتحدد بناءا على الفرق بين الايرادات والنفقات.
- **رفض الفرضية الثالثة:** من خلال تتبعنا لمعامل العلاقة التقديرية للتكامل المشترك تبين أنه ذو اشارة سالبة مما يعني أن العلاقة عكسية.

**ثالثا: مقترحات الدراسة**

بعد تناول جميع الأجزاء المميزة لموضوع أسعار النفط وعوائد مؤشرات الأسواق المالية، بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها سابقا نقدم فيما يلي أهم المقترحات التي تعكس كل ما هو مأمول في هذا المجال:

- ضرورة الاهتمام بالتنويع الاقتصادي السعودي وموارده، وهذا حتى يتحرر اقتصاد المملكة العربية السعودية من التبعات والانعكاسات السلبية لتقلبات أسعار النفط، وهو أمر ليس بالمسحيل على غرار ما حققته اللملكة الأردنية الهاشمية وغيرها.
- ضرورة اهتمام الدول المستوردة للنفط بالبحث عن محركات أخرى لعجلة النمو الاقتصادي كبديل عن النفط، وهذا حت تضمن استقرارية في مصادر تمويل وتحريك عجلة نموها الاقتصادي،
- ضرورة اتباع استراتيجيات تحوط تمكن من الحد من النتائج السلبية لتقلبات العوائد .
- الاهتمام بتوفير مصادر أخرى للطاقة، وهذا حتى من باب التحرر و التخلص من الاعتماد على مصدر وحيد .
- ضرورة الاهتمام بالتنويع الاقتصادي الفرنسي وموارده، حيث بالرغم من اعتبار الاقتصاد الفرنسي من الاقتصادات المتقدمة، ومن الدول الصناعية، إلا أنه لازال رهين النفط، مما يؤثر في تنافسيته، ومؤشراته الاقتصادية الاخرى مثل التضخم في حالة ارتفاع أسعار النفط .
- ضرورة الاهتمام بالدول المصدرة بالبحث عن محركات أخرى لعجلة النمو الاقتصادي كبديل عن النفط .
- الاهتمام بتنمية باقي القطاعات الاقتصادية من اجل الحد من تحكم القطاع الصناعي في الأسواق المالية

**رابعا: آفاق الدراسة**

بالرغم من الإحاطة بموضوع دراستنا المتواضعة إلا أننا أن الكثير من الجوانب لازالت تستحق البحث، ولهذا نقدم مجموعة هذه الجوانب على النحو الآتـــي:

- نمذجة تقلبات أسعار النفط العالمية .

- نمذجة تقلبات عوائد السوق المالي الفرنسي و السعودي.
- نحو تنويع أفضل لموارد الدول المصدرة للنفط .
- نحو البحث عن مصادر طاقوية بديلة على النفط لتنمية الدول المتقدمة – فرنسا نموذجا – .
- نحو تنويع اقتصادي متوازن لدول المتقدمة .
- أهمية إستراتيجية إدارة المخاطر في الحد من تقلبات عوائد الأسواق المالية .

# قائمة المصادر والمراجع

# قائمة المصادر والمراجع


1. إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
2. أبل شاوش البشير، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة1، 2008.
3. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة –المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2012.
4. أمينة مخلفي، محاضرات حول: مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم: العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
5. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
6. حمدي البنبي، " البترول المصري ( تجارب الماضي وآفاق المستقبل) "، الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة، 1999.
7. حيدر يونس وآخرون، أثر عجز الموازنة الحكومية في حجم التمويل المقترض للشركات – دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005–2016، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد 24، جامعة كربلاء، 2017.
8. خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مدخل إلى المالية العامة، ط 0، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
9. زوبير دغمان، "مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 2016–2017.

10.زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

11.سالم محمد شوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

12.عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

13.علي بن الضب ومحمد شيخي، الاقتصاد القياسي المالي وتطبيقاته في الأسواق المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2017.

14.فوزي عطوي، المالية العامة –النظم الضريبية وموازنة الدولة–، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

15.قاسم إبراهيم الحسيني، المحاسبة الحكومية في الميزانية العامة للدولة، عمان، مؤسسة الوراق.

16.محفوظ برحماني، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2015.

17.محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

18.محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1983.

19.محمد خالد المهايني، الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة –تجارب عربية مقارنة–، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول. العربية، مصر، 2012.

20.محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، ط 0، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

21.محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي–الاقتصاد المالي–، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة نشر.

22.محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

23.محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، ط 3، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

24.محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

25.محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015.

26.ممدوح عبد العليم وآخرون، مشاكل في التحليل الاحصائي، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، القاهرة، بدون سنة نشر.

27.هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000–2008)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 31، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 01 نوفمبر 2012.

28.وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم: العلوم الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

29. Jean-Pierre Hansen – Jacques Percebois, Energie Economie et Politiques, Bibliothèque royale de Belgique, Bruxelles, Belgique, lre édition, 2010.

30. Nassima Hamidouche, l'équilibre du Marché Petrolier entre le Court Terme et le Long Terme, Dynamique des Marchés ,Valorisation des Hydrocarbures, CREAD ,2005.

31. Regis Bourbonnais, Econométrie, Dunod, Paris, 2015, 9eme édition, p250

32. Regis Bourbonnais, Econométrie, opcite.
33. Yi-Ting Chen,On the robustness of Ljung-Box and McLeod-LiQ Tests: ASimulationStudy, Economics Bulletin, Vol 3 N 17 ,2015.

# الملاحق

Dependent Variable: DRS
Method: Least Squares
Date: 05/28/21 Time: 17:49
Sample (adjusted): 2002 2018
Included observations: 17 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 1.48E-16 | 3.05E-14 | 0.004852 | 0.9962 |
| DRO | -130.6692 | 5.47E-13 | -2.39E+14 | 0.0000 |
| DR | 130.6692 | 5.35E-13 | 2.44E+14 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 1.000000 | Mean dependent var | 0.020399 |
| Adjusted R-squared | 1.000000 | S.D. dependent var | 7.659099 |
| S.E. of regression | 1.25E-13 | Sum squared resid | 2.20E-25 |
| F-statistic | 2.99E+28 | Durbin-Watson stat | 3.373677 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

Dependent Variable: DRS
Method: Least Squares
Date: 05/28/21 Time: 17:48
Sample (adjusted): 2002 2018
Included observations: 17 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DRO | -130.6692 | 3.22E-13 | -4.06E+14 | 0.0000 |
| DR | 130.6692 | 3.15E-13 | 4.15E+14 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 1.000000 | Mean dependent var | 0.020399 |
| Adjusted R-squared | 1.000000 | S.D. dependent var | 7.659099 |
| S.E. of regression | 7.38E-14 | Sum squared resid | 8.16E-26 |
| Durbin-Watson stat | 3.379796 | | |

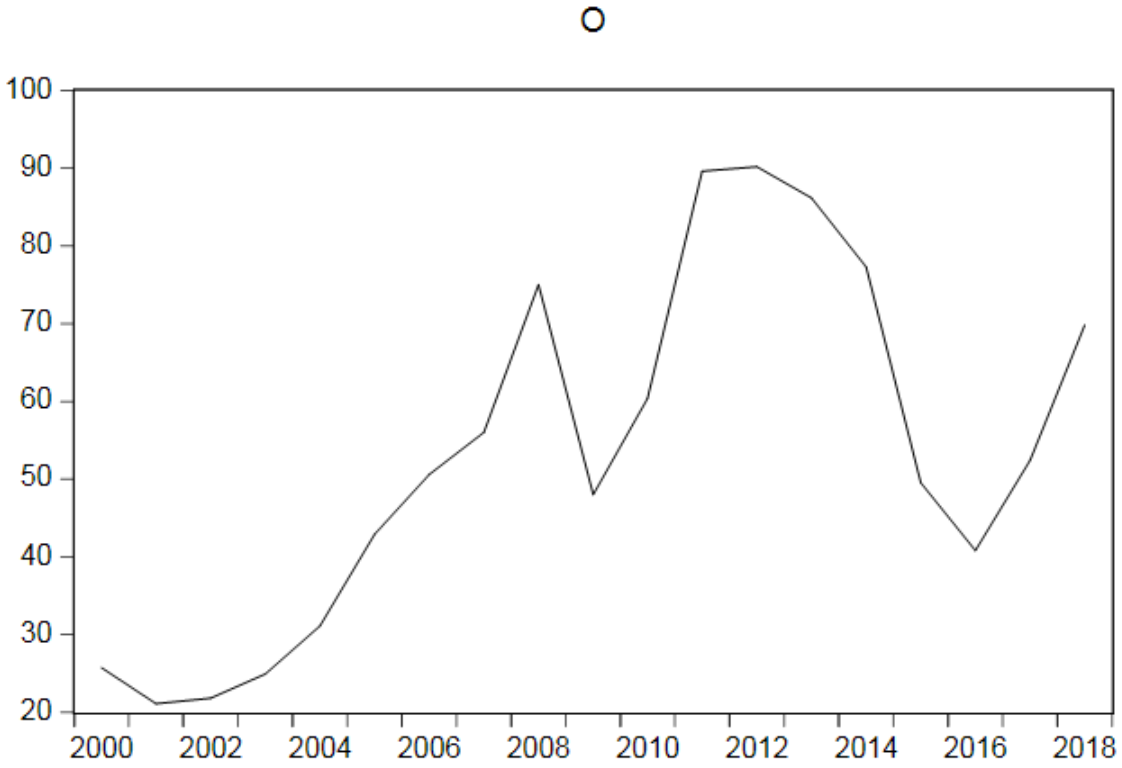
O
100
90
80
70
60
50
40
30
20
2000
2002
2004
2006
2008
2010
2012
2014
2016
2018

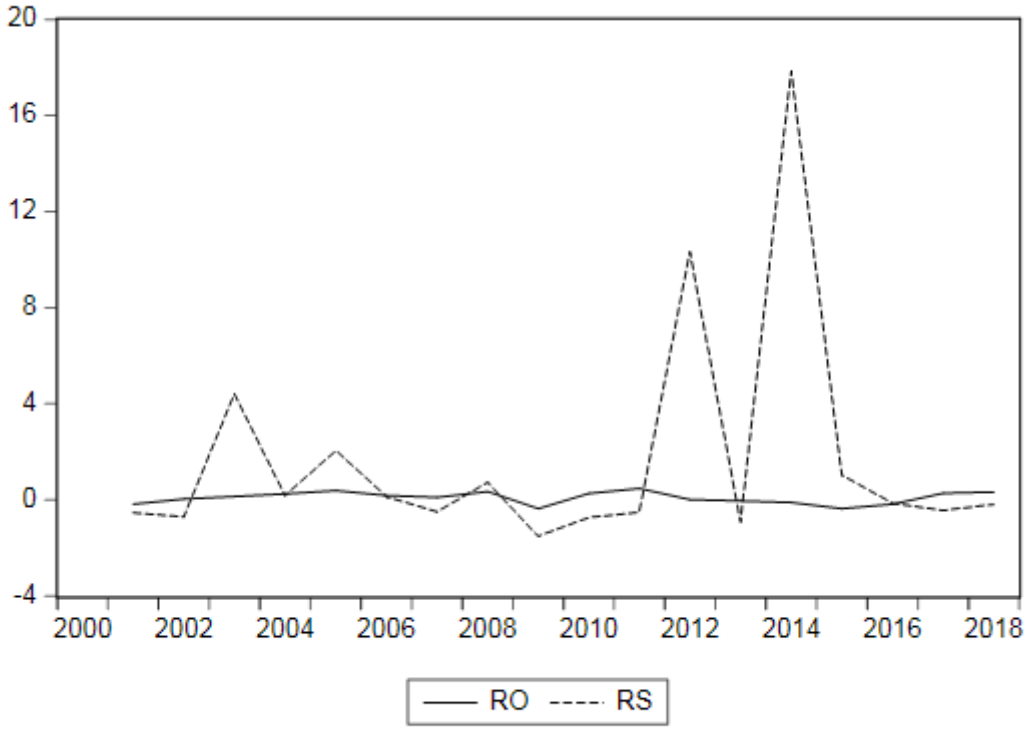
20
16
12
8
4
0
-4
2000
2002
2004
2006
2008
2010
2012
2014
2016
2018
RO
RS

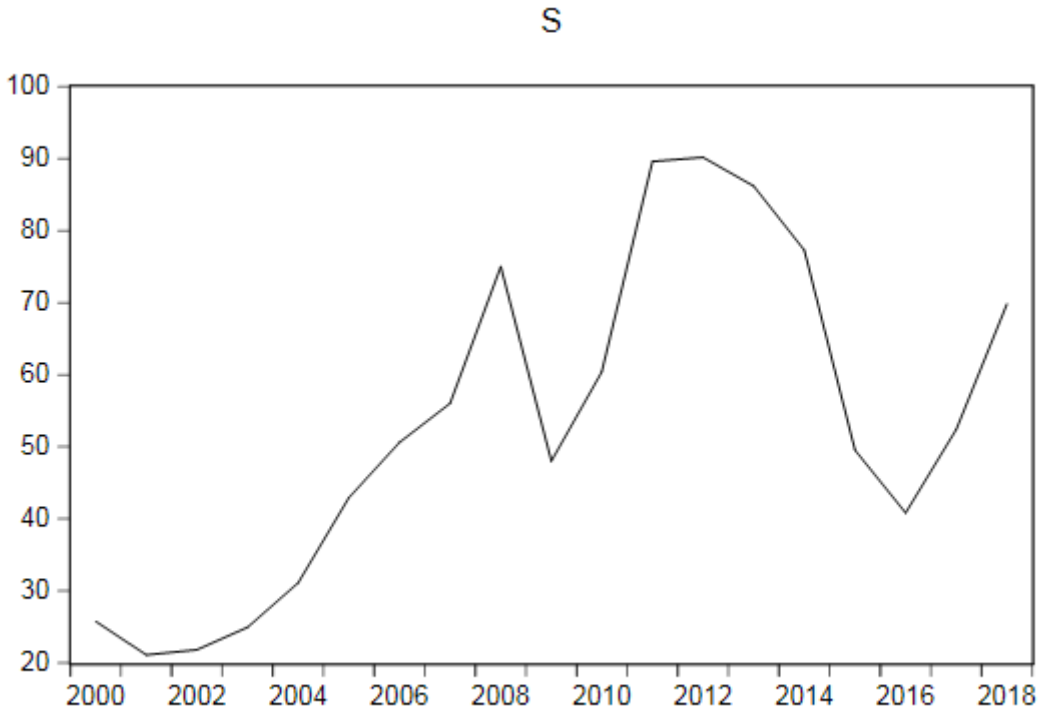
S
100
90
80
70
60
50
40
30
20
2000
2002
2004
2006
2008
2010
2012
2014
2016
2018

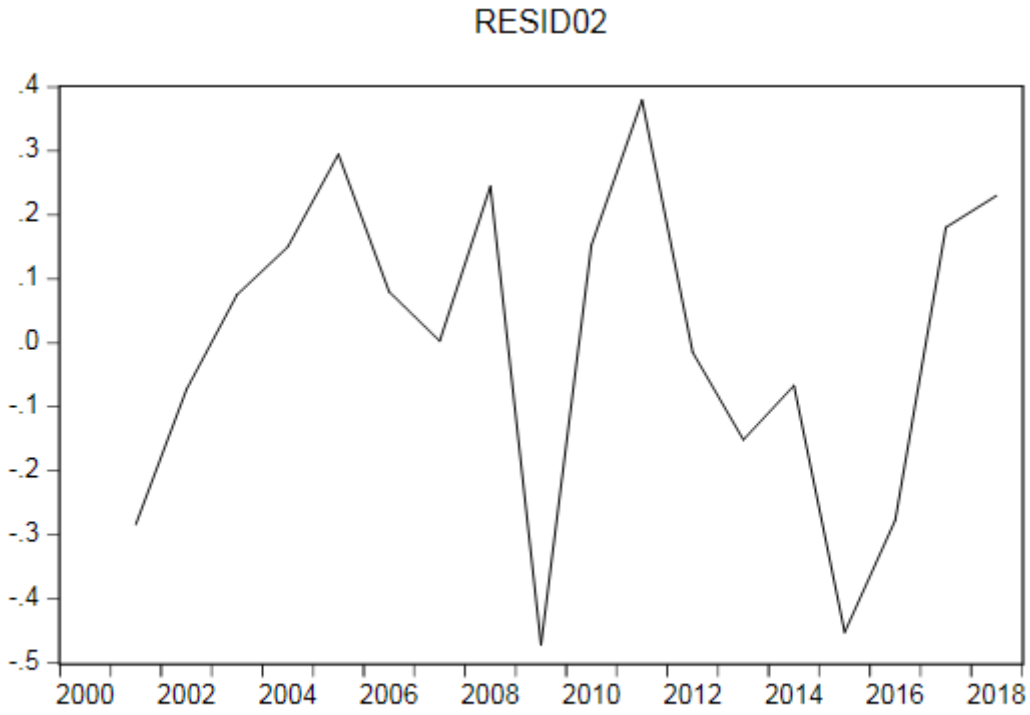
RESID02
.4
.3
.2
.1
.0
-.1
-.2
-.3
-.4
-.5
2000
2002
2004
2006
2008
2010
2012
2014
2016
2018

RO

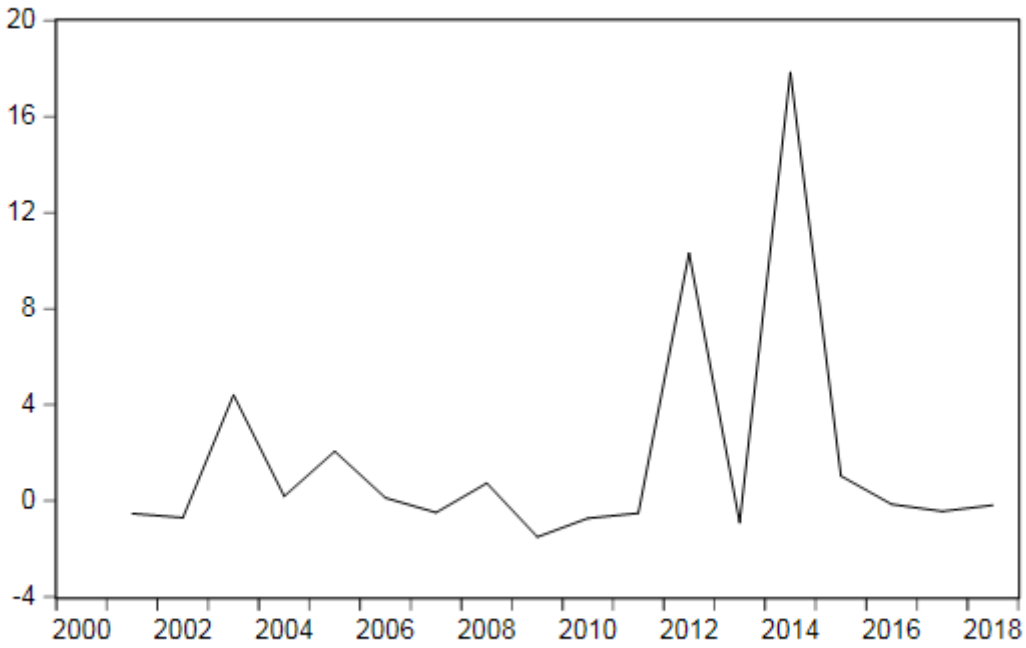
20
16
12
8
4
0
-4
2000
2002
2004
2006
2008
2010
2012
2014
2016
2018

RS

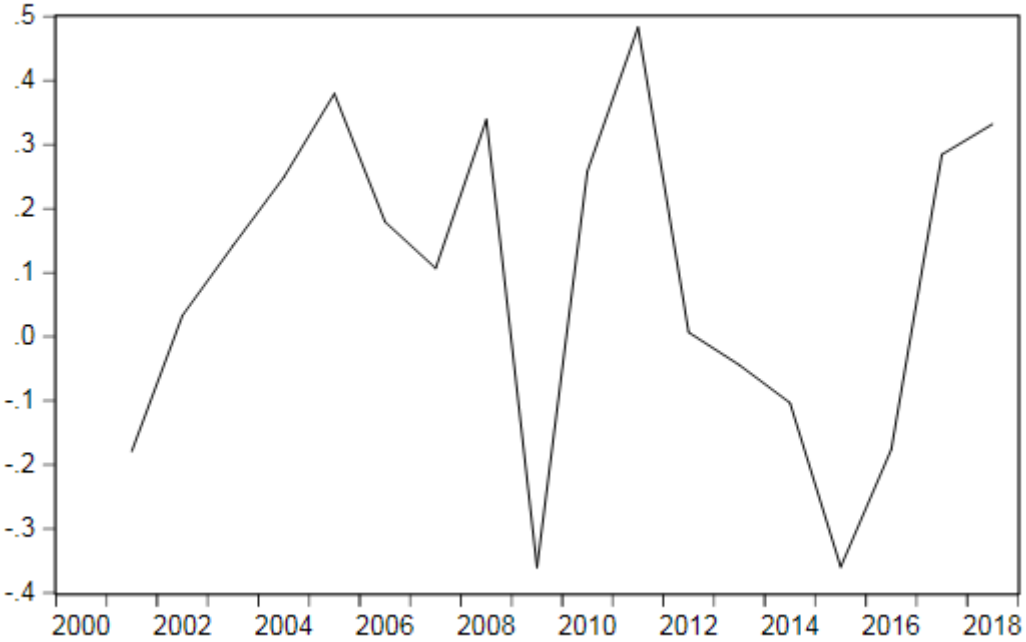
.5
.4
.3
.2
.1
.0
-.1
-.2
-.3
-.4
2000
2002
2004
2006
2008
2010
2012
2014
2016
2018

KPSS Unit Root Test on RESID01

Null Hypothesis: RESID01 is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | LM-Stat. |
|---|---|---|
| Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic | | 0.095288 |
| Asymptotic critical values*: | 1% level | 0.739000 |
| | 5% level | 0.463000 |
| | 10% level | 0.347000 |

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

| | |
|---|---|
| Residual variance (no correction) | 0.058395 |
| HAC corrected variance (Bartlett kernel) | 0.058448 |

KPSS Test Equation
Dependent Variable: RESID01
Method: Least Squares
Date: 05/28/21 Time: 17:26
Sample (adjusted): 2001 2018
Included observations: 18 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 1.54E-17 | 0.058609 | 2.63E-16 | 1.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.000000 | Mean dependent var | 1.54E-17 |
| Adjusted R-squared | 0.000000 | S.D. dependent var | 0.248657 |
| S.E. of regression | 0.248657 | Akaike info criterion | 0.108466 |
| Sum squared resid | 1.051113 | Schwarz criterion | 0.157931 |
| Log likelihood | 0.023803 | Hannan-Quinn criter. | 0.115287 |
| Durbin-Watson stat | 1.645677 | | |

Dependent Variable: RO
Method: Least Squares
Date: 05/28/21 Time: 17:25
Sample (adjusted): 2001 2018
Included observations: 18 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| RS | -0.007653 | 0.012751 | -0.600169 | 0.5568 |
| C | 0.100294 | 0.064152 | 1.563393 | 0.1375 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.022017 | Mean dependent var | 0.087342 |
| Adjusted R-squared | -0.039107 | S.D. dependent var | 0.251440 |
| S.E. of regression | 0.256310 | Akaike info criterion | 0.219577 |
| Sum squared resid | 1.051113 | Schwarz criterion | 0.318508 |
| Log likelihood | 0.023803 | Hannan-Quinn criter. | 0.233219 |
| F-statistic | 0.360203 | Durbin-Watson stat | 1.645677 |
| Prob(F-statistic) | 0.556799 | | |